الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة–
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم تجارية

المـوضوع

الإستثمار الأجنبي المباشر وتفعيل قطاع السياحة في الجزائر.

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية.

إعداد الطالبة
شريط مفيدة

الأستاذ (ة) المشرف (ة)
قسوري إنصاف

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
د. حوحو فطوم	استاذة محاضرة أ	رئيسا	بسكرة
د.قسوري إنصاف	استاذة محاضرة أ	مقررا	بسكرة
د. نور الدين دلال	استاذة محاضرة أ	ممتحنا	بسكرة

الموسم الجامعي 2022– 2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة–
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم تجارية

المـوضوع

الإستثمار الأجنبي المباشر وتفعيل قطاع السياحة في الجزائر.

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية.

إعداد الطالبة
شريط مفيدة

الأستاذ (ة) المشرف (ة)
قسوري إنصاف

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
د. حوحو فطوم	استاذة محاضرة أ	رئيسا	بسكرة
د.قسوري إنصاف	استاذة محاضرة أ	مقررا	بسكرة
د. نور الدين دلال	استاذة محاضرة أ	ممتحنا	بسكرة

الموسم الجامعي 2022–2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بداية أشكر الله تعالى على نعمة التوفيق في إتمام ما بدأناه.
كما يطيب لي تقديم الشكر الجزيل إلى جميع من ساهم في انجاز هذا العمل.
وأوجه شكر خاص إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة **لقصوري إنصاف** التي لم تبخل علينا بالتوجيه والنصح ومد يد المساعدة.
وإلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

إهــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى كل من ترك أثر جميل في حياتنا من قريب ومن بعيد.

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى أخواتي

إلى أهلي وأقاربي

إلى كل الأحباب والأصحاب

الملخص

لقد شهد الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة الأخيرة من هذا القرن نموا هائلا وقد إزدادت أهميتها في الإقتصاد أكثر من الوقت السابق وذلك لأهميتها الكبيرة في التنمية الإقتصادية، ويعتبر الإستثمار في القطاع السياحي من القضايا البارزة حاليا، نظرا لكون هذا القطاع من أهم القطاعات الإقتصادية وفي الوقت الحالي بالتحديد، لأنها أسرعه نموا في العالم، بالإضافة إلى أن الإستثمار السياحي أكتر الإستثمارات جلبا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الاجانب أو المحليين، ومحرك للأنشطة الإقتصادية الاخرى لذا سارعت مختلف الدول سواء المتقدمة أو للإستثمار في هذا القطاع على حد السواء.

الكلمات المفتاحية: القطاع السياحي، الإستثمار الأجنبي المباشر، الإستثمار السياحي.

Abstract: In the last period of this century, foreign direct investment has witnessed tremendous growth, and its importance in the economy has increased more than the previous time, due to its great importance in economic development. Specifically, because it is the fastest growing in the world, in addition to the fact that tourism investment is the most capital-bringing investment for foreign or local investors, and an engine for other economic activities. Therefore, various countries, whether developed or alike, hastened to invest in this sector alike.

Keywords: tourism sector, foreign direct investment, tourism investment.

مـقدمـة

مقدمـــــــة:

إن ما يمليه النظام العالمي من حرية في حركة إنتقال رؤوس الأموال و تدفق للاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول، وكذا تكامل الأسواق وإنفتاحها على بعضها البعض، إذ تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم مصادر التمويل الخارجية التي تعتمد عليها الدول في تطوير اقتصادياتها، كما تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أهم الأشخاص التي تتولى تنفيذ هذه الاستثمارات. مع تعاضم الإعتماد المتبادل في بنية الاقتصاد الدولي، أصبح من الصعب عملياً وجود صناعة وطنية كاملة بشكل خالص، مما استدعى ضرورة التوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها تؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدول المضيفة لها وتوسيع أسواق منتجاتها و تنويعها، وإعادة هيكلة إقتصاداتيها بهدف تحسين أدائها. وبالتالي فإن الآثار المحتملة للإستثمار الأجنبي المباشر على إقتصاديات هذه الدول يؤدي إلى النهوض بمختلف القطاعات التي تتيح تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة المضيفة، وبالتالي تتحقق نتيجة دعم الصناعات المحلية ورفع مستويات الإنتاجية في المجتمع وتغير نمط توزيع الدخول لصالح الفئات ذات الميل المرتفع للإدخار و الإستثمار.

ويشكل الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة أحد العوامل التي تساعد في بعث هذا الأخير، لهذا سعت مختلف الدول من خلاله إلى تحقيق النمو الإقتصادي لتنمية السياحية معتمدة في ذلك على الإمكانيات والمقومات والمؤهلات التي تزخر بها كل منطقة، إضافة إلى وضع مجموعة القوانين والتشريعات لتسهل العمل في هذا المجال، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كحل أساسي للنهوض بهذا القطاع. حيث أصبحت السياحة من أهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، لتصنع لنفسها مكانة هامة وتحتل بذلك موقعا مهما في اقتصاديات العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية، فهي تعد أحد الركائز الأساسية لتنمية إقتصاد الدول لكونها تساهم مساهمة فعالة في تحسين الدخل الوطني من خلال رفع مستوى الاستثمارات الوطنية والدولية في المناطق السياحية.

والجزائر على غرار باقي الدول لجات إلى الاستثمار السياحي الأجنبي لتفعيل هذا القطاع وإنعاشه، خاصة وأنها تمتلك مؤهلات وعوامل جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ورغم تأخر الجزائر في اللجوء إلى هذا الأخير إلا إنها مازالت تواصل بذل مجهوداتها لجلب الاستثمارات الأجنبية و ذلك بالخضوع إلى متطلبات الولوج والاندماج في السوق العالمية، وذلك بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي تسعى إلى إلغاء الحواجز الجمركية، على حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال، كما عملت الجزائر ككل الدول الأخرى للحد أو التقليل من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية كتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والقضاء على الظاهرة البطالة بمحاولة استيعاب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة النشيطة القادرة على العمل والراغبة فيه، من خلال تقديم الكثير من التحفيزات للمستثمرين الوطنيين والأجانب تتضمن تسهيلات وتخفيضات وإعفاءات جبائيه وجمركية، عن طريق إصدار مجموعة من القوانين المشجعة على الاستثمار تتضمن جملة من الامتيازات والإعفاءات والضمانات للمستثمر الوطني والأجنبي على حد سواء، قصد تشجيع وتطوير الاستثمارات بصفة عامة والسياحية بوجه خاص.

الإشكالية

تزخر الجزائر على كم هائل من الإمكانيات والمؤهلات والثروات والمواقع السياحية التي تشكل أحد العوامل لاستقطاب المستثمرين الأجانب وتؤهلها لأن تكون في مصاف الدول المسيطرة على قطاع السياحة في العالم، لكن بالمقابل كل هذه الإمكانيات لم تستغل بالشكل الصحيح للنهوض بهذا القطاع، لهذا فالإشكالية المطروحة في هذا الصدد هي:

إلى أي مدى يمكن للإستثمار الأجنبي المباشر أن يعمل على تفعيل القطاع السياحي في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية

ما هي مقومات السياحة ومحفزات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

ما هي الآليات المطبقة من قبل الدولة لتطوير قطاع السياحة وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر ؟

ما هو واقع قطاع السياحة والإستثمار الأجنبي على حد السواء ؟

فرضيات الدراسة

من خلال هذه الدراسة يتم المحاولة في البحث في الفرضيات الآتية:

أن الإستثمار الأجنبي المباشر عامل هام للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر.

إن توفير المناخ المناسب عامل ضروري لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

إن النتائج الإيجابية والسلبية للإستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مدى تفاعل الدولة المضيفة مع هذه الإستثمارات

الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا حيويا لمتدفقات المالية الدولية لأنو أكثر استقرارا من المصادر التمويمية الخارجية الأخرى، لما يمتمكو من تكنولوجيا وخبرة في جميع القطاعات التي ليا ارتباط بقطاع السياحة لذلك فيو يمعب دورا كبيرا في تطور صناعة السياحة لمدول المضيفة

– .تكمن أمية صناعة السياحة في التنمية الاقتصادية المستدامة كمصدر ميم واستراتيجي من مصادر الدخل الوطني باعتبارىا أكثر استقرارا من قطاع المحروقات

–رغم تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر ومنحو العديد من الحوافز لممستثمرين المحميين والأجانب إلا أن ىناك عوائق مازالت تواجو الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في قطاع السياحة لعل أىميا يتمثل في مشكلة العقار

–المقومات السياحية في الجزائر كبيرة وباستغلاليا تستطيع الجزائر أن تكون بمدا سياحيا ينافس الدول الرائدة في ىذا المجال، إذ يعد النيوض بيذا القطاع شرطا ضروريا لاندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي.

النيوض بالقطاع السياحي في الجزائر مرتبط بالتطبيق الفعمي للإستراتيجية السياحية ضمن المخطط التوجيهي لمتنمية السياحية وذلك بمساندة المستثمرين الأجانب.

المنهج المتبع: لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يعتبر مناسبا لطبيعة الموضوع من خلال الإلمام بالمفاهيم النظرية للسياحة والاستثمار الإستثمار الأجنبي المباشر وتقديم وعرض أهم آليات النهوض بالقطاع السياحي من خلال القيام بتشخيص واقع السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر، وبإسلوب تحليلي حيث تتطلب دراسة الظاهرة دراسة وضعية تحليلية دقيقة.

الأهداف :

محاولة معرفة أسباب تراجع السياحة في الجزائر

توضيح أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر دوره في جعل القطاع السياحي يحتل مكانة هامة في الاقتصادي في الجزائر ويساعد على التنويع.

أهمية الموضوع

تتمثل أهمية الموضوع في تسليط الضوء على الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تطوير والنهوض بالقطاع السياحي وجعله يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري ويساعد على التنويع ، لإعتباره كمورد أساسي لجلب العملة الصعبة ووسيلة فعالة لتحقيق فائض في ميزان المدفوعات ومن بين القطاعات التي تمتص البطالة وتوفر اليد العاملة وغيره من آثار الإيجابية، كما تظهر الأهمية في السعي إلى ومحاولة في إظهار السياحة كرهان، كذلك إبراز وتعداد المقومات السياحية التي تمتلكها الجزائر وتبين الآليات التي تبنتها الدولة لتفعيله ومساهمته في التأثير على النشاط الاقتصادي وضرورة إعطاء الأهمية والرعاية اللازمة للقطاع السياحي باعتباره ثروة دائمة وقطاع إقتصادي بديل مع محاولة معرفة أسباب تراجع السياحة في الجزائر .

تقسيم الدراسة.

على ضوء تساؤل الدراسة سيتم تقسيم الخطة إلى فصلين أين عالجنا موضوعنا كمايلي :

الفصل الأول والذي يتناول المقاربة النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة حيث يتضمن قراءة نظرية لمختلف الجوانب التي تتعلق بالإستثمار الأجنبي المباشر من جهة و المتعلقة بالسياحة من جهة أخرى ويضم هذا الفصل مبحثين الأول تحت عنوان الإستثمار الأجنبي المباشر، وثاني أساسيات حول قطاع السياحة.

ونكرس الفصل الثاني لدراسة دور الإستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر محاولة لإبراز مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في بعث وتطوير السياحة الجزائرية، على أن وينقسم هذا الفصل بدوره إلى المبحث الأول واقع قطاع السياحة في الجزائر والمبحث الثاني مساهمة الإستثمار الأجنبي في النهوض بقطاع السياحة في الجزائر.

الفصل الأول
المقاربة النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة

الفصل الأول: المقاربة النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة.

تمهيد:

على الرغم من أن موضوع المتعلق بالإستثمار الأجنبي المباشر ليس بحديث إلا أن الإهتمام به تزايد نتيجة عولمة النشاطات الاقتصادية، بالإضافة إلى دور الذي لعبته الشركات متعددة الجنسيات في إعادة بناء الإقتصاد العالمي الذي أصبح يتميز بتحرير التجارة الدولية نظرا لإنتشار إستخدام التكنولوجيا وتطورها، وبات بذلك العالم يشهد نوع من التكامل والتحرير المالي والتكتلات الإقتصادية، وقد سلط العديد من الباحثين الضوء على هذه التغيرات الاقتصادية من خلال محاولة دراسة ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر والإستقصاء عنه ليتمكنوا من تعريفة وتفسيره وتحديد أشكاله ومحدداته ودوافعه وغيرها من الأمور المرتبط به، فتعددت الرؤى والأفكار التي تبلورت في إطار صياغة نظريات تفسر إنتقال وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد شمل الإستثمار الأجنبي المباشر مختلف القطاعات بما في ذلك قطاع السياحة هذا الأخير الذي لم يكن بمنأى عن هذا التغيير، حيث أدى قيام الشركات بالاستثمارات السياحية إلى زيادة التدفقات في رؤوس الأموال الأجنبية نظرا للمحفزات التي يوفرها هذا القطاع، ومتحديا بذلك القيود والشروط التي تتطلب هذه الإستثمارات لقيامها واستمرارها وتطويرها.

وتأسيسا على ما تقدم سيكون قوام هذا الفصل مبحثين، يتم خلالهما دراسة نظرية مع إعطاء مفاهيم أساسية للإستثمار الأجنبي والسياحة، لذلك سيتم التطرق في الأول منهما إلى الإستثمار الأجنبي المباشر(المبحث الأول)، فيما يخصص الثاني لدراسة السياحة (البحث الثاني).

المبحث الأول: الخلفية النظرية الإستثمار الأجنبي المباشر.

يعد الإستثمار الأجنبي المباشر نوع من أنواع الإستثمار الذي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية نظرا للإمكانيات التي يوفرها خاصة بالنسبة للدول النامية، ولما كان يشمل العديد من المعاني والأشكال والآثار كان من الضروري أخذ فكرة عامة، لذا سنتطرق في المطلب الأول إلى الإطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر، لفهم أكثر لأسباب الإستثمار الأجنبي المباشر خارج الوطن الأم والمحددات سواء النظرية أو المكانية والدوافع التي تجعل الشركات المتعددة الجنسيات لأن تتوطن في بلد آخر سنخصص المطلب الثاني لدراسة العوامل الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر.

للتعرف على مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر كان لا بد من التطرق إلى جميع الجوانب التي تتعلق به، من خلال البحث في أساسيات حول الإستثمار الأجنبي المباشر(الفرع الأول). وبالرغم من أن للإستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية تعود على الدولة المضيفة، قد يكون له آثار سلبية سنذكر أهمهما في (الفرع الثاني) آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على الدولة المضيفة.

الفرع الأول: أساسيات حول الإستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال هذا الفرع سنستعرض تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر وإبراز خصائصه وبيان أنواعه من خلال مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر(أولا) ثم نستعرض أهميته (ثانيا).

أولا– مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر.

أ– تعريف الإستثمار .

1. الإستثمار لغة: (مصطفى جبر إسماعيل، 2010، صفحة 21)

من الفعل ثمر، الذي يدور معناه على النتيجة المرجوة والغاية المنتظرة، فيقال عن حمل الشجر، وأنواع المال، والولد ثمرة القلب، وثمر الشجر، أي ظهر ثمره، وثمر الشيء إذا نضج وكمل، وأثمر مالهأ أي كثر، وأثمر الشيء إذا تحققت نتيجته.

ومعلوم أنه بإضافة الحروف(أ، س، ت) للمجرد يأخذ الفعل معنى الطلب وهذا معنى الإستثمار فهو طلب الحصول على الثمرة.

2. إصطلاحا:

إذا أطلقنا مصطلح الإستثمار عن أي قيد أو وصف، وبحثنا عن تعريف له في كتب الإقتصاد المختصة بالإستثمار وجدنا التعريف يدور عل ما يمكن أن نقول فيه: تحويل رأس المال السائل (النقدي) إلى رأس مال ثابت، عن طريق التمويل. (مصطفى جبر إسماعيل، 2010، صفحة 22)

لذلك يعرفه البعض بأنه "بأنه التخلي عن إستخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التوقعات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وكذلك التعويض عن الإنخفاض المتوقع في

القوة الشرائية للأموال المستثمرة، بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة". (أحمد البطاطا، سعد الأعرجي، و هلال التميمي، 2017، الصفحات 15-16)

ويعرف آخرون عل أنه" الإنفاق على الإنتاج وتراكم رأس المال والإضافات إلى المخزون ويتضمن الإنفاق على الآلات والمعدات والأدوات التي يتم إستخدامها بواسطة المنشأة، جميع الإنشاءات، التغيرات في المخزون". (صالح، 2019، صفحة 24)

ب- تعريف الإستثمار الأجنبي

1. تعريف بعض المؤسسات والهيئات الدولية.

تعريف صندوق النقد الدولي (FMI): عرفه على أنه "ذلك النوع من أنواع الإستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر. وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر (المؤسسة)، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة." (كاكي، 2013، صفحة 19)

تعريف تقرير منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة (UNCTAD) تم تعريفه على أنه " ذلك النوع من الإستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد المستثمر) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر هو (البلد المضيف)." (حمادي الحسن، 2014، صفحة 17)

تعريف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE): عرفته على أنه " كل شخص طبيعي أو تجمع لأشخاص طبيعيين، كل مؤسسة عمومية (حكومية) أو خاصة، كل تجمع مؤسساتي يعتبر مستثمرا أجنبيا مباشرا، يقوم بإنشاء مؤسسة للإستثمار في بلد آخر فالإستثمار الأجنبي المباشر يعني فرع لشركة يقوم بالإستثمار في بلد غير البلد المستثمر الأجنبي". (أوعيل، 2016، صفحة 11)

تعريف المنظمة العالمية للتجارة (OMC): الإستثمار الأجنبي المباشر في أدبيات المنظمة العالمية للتجارة يسمح بإجراء التبادل بين السلع والخدمات على المستوى الدولي، أي يساعد على تنمية التجارة الدولية، كما يعمل على تنشيطها، لكن لا يمكن أن يحال محل صادرات الدولة. (كاكي، 2013، صفحة 21)

2. تعريف بعض الإقتصاديين.

تعريف RYMAND BERNARD: "الإستثمار الأجنبي هو وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية، ورؤوس الأموال من دولة لأخرى، وذلك بمساهمة رأسمال شركة في شركة أخرى، حيث يتم إنشاء فرع لها في الخارج، أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجانب في بلد آخر". (أوعيل، 2016، صفحة 11)

تعريف HESS&ROSS: يعرفانه بأنه " عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة (غالبا ما تكون 10% او أكثر من أصول الشركة)" (مصطفاوي، طير، و ريمي، 2021، صفحة 213)

تعريف BERTRAND BELLON: "الإستثمار الأجنبي المباشر، هو مساهمة مستثمر يرتكز نشاطه في بلده الأصلي ويقبل بالنشاط في بلد آخر مضيف، مع قيامه بالإشراف على المشروع، ويعتبر حق تسيير أو الإشراف على المشروع الفرق الذي يميز الإستثمار الأجنبي المباشر عن الإستثمار غير الأجنبي المباشر". (أوعيل، 2016، صفحة 12)

تعريف KOJIMA :"تلك التحركات في رأس المال في رأس المال التي تهدف بشكل أساس ومباشر إلى السيطرة أو الإستلاء على الإدارة وأرباح شركات ومؤسسات الأعمال الأجنبية". (مصطفاوي، طير، و ريمي، 2021، صفحة 214)

تعريف فريد النجار: ويرى " أنه كل إستثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الإقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد لأجيال طويلة الأجل". (قالقيل و غضبان، 2019، صفحة 669)

تعريف هيكل عبد العزيز فهمي: عرفه على أنه "إستثمار شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دولة أخرى، بشراء هذه الشركات، أو بإنشاء شركات جديدة وتزويدها برأسماها الأساسي، أو الزيادة في رأسمال الشركات موجودة أصلا، ويتضمن هذا المعنى إشراف المستثمر وتدخله في إدارة الشركات التي يستثمر فيها أمواله". (أوعيل، 2016، صفحة 12)

ت–خصائص الإستثمار الأجنبي: (قالقيل و غضبان، 2019، صفحة 670)

ينفرد الإستثمار الأجنبي المباشر بخصائص تميزه عن بقية التدفقات المالية الأخرى ومن أهم الخصائص نذكر مايلي:

- الإستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته إستثمار منتج، فهو بالضرورة إستغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على إستثمار أمواله وخبراته في الدول المنافسة، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الإقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.
- يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الإقتصادية، وذلك من خلال الوفرات الإقتصادية والمنافع الإجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.
- يتصف الإستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.
- يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر عن كل القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الإستثمار، بينما لا يوجد أي إرتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات.
- يتجه الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الإستثمار الملائم والمناسب.
- يؤدي الإستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق فرص وظيفية جديدة ورفع مهارات العمال والمساهمة في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدراتها الإنتاجية للدخول إلى الأسواق العالمية.

- يتميز هذا الشكل من أشكال التدفقات المالية عن غيره من الأشكال الأخرى بأنه يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات.

ث–أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر.

للإستثمار الأجنبي أشكال مختلفة من أهمها مايلي:

1. الإستثمار المشترك أو الشراكة: قد لا يرغب الطرف الأجنبي في التملك الكامل لأسهم المشروعات التابعة له في الدول المضيفة، فيدخل في مشروع مشترك Joint Venture وذلك بإقتسام الملكية من مستثمرين محليين أو مع جهة حكومية في الدولة المضيفة، فالإستثمارات المشتركة تتمثل في إنشاء أحد المشروعات في مجال الصناعات التحويلية أو إستغلال المواد الطبيعية أو في المجالات الزاعية أو غيرها، وذلك بإشتراك أكثر من طرف أحدهم أجنبي والآخر وطني، سواء كان تابع للقطاع الخاص أو القطاع الحكومي، حيث يساهم كل طرف من رأس مال مع المساهمة بقدر من الأصول المختلفة مثل الأصول المعرفية أو غيرها وذلك بهدف التشارك في الأسواق ومنافذ التوزيع، أو التطوير المشترك للمنتجات أو التشارك في التكنولوجيا أو التقاسم في تحمل المخاطر. (صالح، 2019، الصفحات 50-51)

2. الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: يعد هذا النوع من الإستثمار هو الأكثر أهمية بالنسبة للمستثمر الأجنبي، حيث تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء مشروع للإنتاج والتسويق او أي نوع من النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة، ويتمثل هذا النوع من الإستثمار بقيام المستثمر الأجنبي بجلب الحزمة التكنولوجية التي يحتاجها والتي تتضمن دراسة الجدوى الإقتصادية والتقنية للمشروع المراد إقامته دوت تدخل الدولة المضيفة، ثم القيام الهندسية وجلب الخبراء والتقنيين والإداريين والآلات والمعدات، والقيام بالإشراف على إنجاز المشروع ثم مباشرته بالإنتاج والتسويق دون مشاركة الطرف المحلي. (حمادي الحسن، 2014، صفحة 25)

3. الإستثمار في المناطق الحرة: المنطقة الحرة جزء من أرض الدولة المضيفة، قد تقع بداخلها أو على منافذ البرية أو البحرية، بالقرب منهما، وهي محددة جغرافيا بوضوح تام بحدود صناعية مثل الأسوار، وطبيعية مثل الأشجار أو الجبال أو النهار، ويتم عزله عن باقي حدود الدولة أو الإقليم الجمركي لها، ويتم إخضاعه لقواعد قانونية خاصة تطبق بداخله، ويخضع للسيادة الكاملة للدولة المضيفة، كما تتمتع المنطقة الحرة العامة بالشخصية الإعتبارية، ولها هيكل إداري مستقل، تمارس فيها أنشطة صناعية، تجارية، خدماتية وتحدد هذه المناطق وفقا لتشريعات وسياسات الدولة المضيفة. (أوعيل، 2016، الصفحات 20-21)

4. مشروعات أو عمليات التجميع: (حمد حسين الجبوري، 2014، الصفحات 46-47) تأخذ هذه المشروعات شكل وسط بين الإمتلاك الكلي المحلي والإملاك الكلي الأجنبي حيث يكون العمل في نطاق إتفاقية بين الطرفين، الاجنبي بصفته صاحب مواصفات قياسية أو علامة تجارية لمنج معين(كومبيوترات مثلا) لتجميعها لتصير منتج نهائي في البلد المضيف .

وفي بعض الحالات فإن مشروعات التجميع تأخذ شكل المشروعات المشتركة أو المشروعات المملوكة للمستثمر الأجنبي كليا، ويترتب على ذلك وجود المزايا والعيوب الموجودة في هذين الشكلين للإستثمار على مشروعات التجميع سواء بالنسبة للطرف الاجنبي أو الطرف المحلي، أما إذاكان المشروع الإستثماري التجميعي على شكل عقد أو إتفاقية بين الطرفين لا تتضمن أي مشاركة أجنبية بشكل أو بآخر ، فغن هذا النمط يكون مشابه لأنماط الإستثمار الأجنبي غير المباشر في مجال الإنتاج.

ثانيا– أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر. (رزاي و توام، 2020، الصفحات 67-68)

إزدادت أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والإستراتيجية مما أدى إلى تحقيق التنمية الشاملة وأصبحت كفاءة النظام الإقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب إستثمارات أجنبية ويمكن تلخيص أهمية الإستثمار الأجنبي في النقاط التالية:

- المساهمة في خلق فرص العمل برفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة.
- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول عبر الشركات المتعددة الجنسيات وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا والمهارات، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا.
- تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.
- يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في زيادة عرض رأس المال محليا وأن معظم الإستثمارات الأجنبية تسعى وراء الكفاءة للتصدير كسلع نهائية أو وسيطية وبعضها يسعى للحصول على الموارد والمساهمة في تنويع الإيرادات.
- يعد الإستثمار الأجنبي المباشر مصدره لتعويض العجز في الإدخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- يأخذ الإستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة كونه أحد مصادر التمويل الخارجي للتنمية الإقتصادية، وله آثار إيجابية عديدة منها زيادة الطاقة الإنتاجية، إيجاد طاقات إنتاجية جديدة، تحسين نوعية المنتجات وتقليل التكلفة كي تصل إلى درجة عالية من التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية.

الفرع الثاني: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على الدولة المضيفة.

بما أن للإستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على العديد من الجوانب الإقتصادية حيث يمكن أن تكون له آثار إيجابية (أولا)، كما قد يرتب أثار سلبية (ثانيا).

أولا– الآثار الإيجابية: نذكر منها مايلي:

أ– الأثر على النقد الأجنبي (براهمية، 2016، صفحة 127)

يعمل الإستثمار الأجنبي المباشر على زيادة حصيلة الدولة المضيفة من النقد الأجنبي، فالشركات الأجنبية بما لديها من موارد مالية ضخمة، وبقدرتها على الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي، تستطيع سد الفجو الموجودة بين إحتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي وبين مدخراتها، ويتوقف زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي إلى الدول النامية المضيفة على العوامل الآتية:

- حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الإستثمار.
- حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك المحلية.
- حجم الأرباح التي تم إعادة رسملتها مقارنة بالحجم الذي تم تحويله إلى الخارج.

- حجم المشروع الإستثماري (كبير أم صغير).

ب–الأثر نقل التكنولوجي: (كاكي، 2013، صفحة 96)

الدول التي يتوافر لديها التكنولوجيا الحديثة عن طريق الإختراع أو الإبتكار أو التجديد تستطيع إنتاج سلع إنتاجية أو رأسمالية. أي أن العامل التكنولوجي محدد مهم في العملية الإنتاجية، لذا فالإستثمارات الأجنبية المباشرة عامل إستراتيجي في الوصول إلى ذلك في الدول المضيفة. فالدول النامية تعاني تخلف تكنولوجي رهيب مقارنة بالدول المتقدمة، ووسائل الإنتاج فيها والتكنولوجيا المستعملة تعتبر بدائية أو متخلفة مقارنة بالتي تستعملها الدول المتقدمة، وبذلك تعتبر الإستثمارت الأجنبية المباشرة فرصتها للحصول على هذه التكنولوجيا الدقيقة في الإنتاج والتي تحتكرها شركات متعددة الجنسيات حصرا لإعتبارات عديدة، أهمها النمو الذي هو مرهون بحصول هذه الدول عل التكنولوجيا.

ت–الأثر على العمالة: (أوعيل، 2016، صفحة 67)

إن فتح الأبواب أمام الإستثمارات الأجنبية، يؤدي إلى خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل مما يقلص من مشكلة البطالة في البلد المضيف، ويمكن شرح الآثار المترتبة على دخول الشركات الأجنبية على العمالة كمايلي:

وجود الشركات الأجنبية يؤدي إلى خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط المختلفة من خلال تشجيع المواطنين عل إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الجديدة، وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها، ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.

تقوم الشركات الأجنبية بدفع ضرائب عل الأرباح المحققة، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، مما يمكنها من إنشاء مشروعات إستثمارية جديدة، يترتب عليها خلق فرص جديدة للعمل (يشترط زيادة عوائد الدولة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة)

إن توسع الشركات الأجنبية في أنشطتها، مع الإنتشار الجغرافي لهذه الأنشطة، يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، في المناطق النائية والريفية داخل البلد المضيف (بشرط يرافق التوسع للشركة الأجنبية ثبات العوامل الأخرى).

ث– الأثر على ميزان المدفوعات: (حمادي الحسن، 2014، الصفحات 40-41) ينعكس الإيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال، وذلك في حالة لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع العملات الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية، وفي مرحلة تالية يساهم في تخفيف القلة في النقد الأجنبي إذا ما وهت الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاعات التي تحل محل الواردات حيث تساهم سد جزء من حاجة السوق الوطنية. ويفوق هذا الأثر من حيث الأهمية الأثر السلبي الذي يترك تحويل رأس المال والأرباح على ميزان المدفوعات. ويحدث كذلك التحسين في ميزان المدفوعات إذا ساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في توسيع حجم الصادرات إلى دول العالم أو إعادة التصدير إلى الدولة الأم، والأرجح أن تحقق الشركات الأجنبية المستثمرة والتي تدخل أسواق التصدير النجاح المطلوب، لأن لها سمعة راسخة من ناحية الجودة وموثوقية التوريد، كما تتوافر لها المعرفة والخبر بالأسواق الخارجية.

ثانيا الآثار السلبية.

أ– زيادة أعباء الدولة المضيفة.

تؤدي الإستثمارات الأجنبية إلى زيادة الأعباء التي تتحملها الدول المضيفة لجذب هذه الإستثمارات، وتتمثل هذه الأعباء في الإعفاءات الضريبة والتخفيضات الجمركية يؤدي إلى نقص في الإيرادات الحكومية نتيجة الإعفاءات. (كاكي، 2013، صفحة 100). كما أن سعي الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحقيق أكبر قدر من معدلات الربح مع عدم الأخذ بعين الإعتبار متطلبات التنمية أو إحتياجات السكان في الدول المضيفة إلى عدم إكتراثها بالبعد البيئي مما يؤدي إلى الإضرار بالبيئة في كثير من الأحيان، خاصة وأنه يتم تحويل الصناعات الملوثة إلى البلدان المضيفة، وهذا ما يؤدي بدوره إلى تلوث المحيط، وما ينجر عنه من أمراض وأوبئة. (أوعيل، 2016، الصفحات 69-70)

ب- الأثر على هيكل السوق المحلي.

بسبب الميزة الإحتكارية التي تملكها الشركات متعددة الجنسية، ومنها سيطرتها على المعاملات الدولية من خلال الإستثمار المباشر، وصور المتعددة، وتنقلات رأس المال والمعرفة التكنولوجية، فإنه يؤثر سلبا على السوق المحلي لعدم قدرة منتجاته على منافسة هذه الشركات ذات النشاط الدولي، الأمر الذي يستوجب على الدول المضيفة حماية صناعتها الوطنية، من خلالإطار تشريعي وتنظيمي يكفل البقاء للصناعات المحلية، وهناك جانب آخر وهو أن الشركات المحلية ذات القدرة الضعيفة في الإبتكار قد تضطر إلى الإنسحاب، أو الإكتفاء بشرائح محدودة من الأسواق المهملة من قبل الشركات المتعددة الجنسية، أو أن تسعى الشركات المحلية للتقليد والمحاكاة وبالتالي يصبح دافع لإرتقاء السوق المحلي. (كاكي، 2013، الصفحات 89-99)

ت- الأثر على السياسة الإقتصادية ومفهوم السيادة والإستقلال

وتظهر هذه الآثار السلبية من خلال تأثير الإستثمارات الأجنبية المباشرة على السياسة العامة للدولة المضيفة، وكذا إمكانية خضوعها لضغوط الحكومات الأجنبية، بشكل غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات، مما يجعل نشاط تلك الشركات، سببا في الإنتقاص من الإستقلال الإقتصادي والسياسي لهذه الدولة. (أوعيل، 2016، صفحة 71)

ث- الأثر على ميزان المدفوعات: (براهمية، 2016، صفحة 130)

يشير معرضو الإستثمارات الأجنبية المباشرة أنه برغم الآثار الإيجابية التي تحققها هذه الإستثمارات إلا أن قد تكون لها آثار سلبية على ميزان المدفوعات في الأجلين المتوسط والطويل نظرا لعدد من الأسباب المثمتلة في:

- زيادة الشركات الأجنبية المستثمرة من الواردات فيما يخص السلع الوسيطة والخدمات.
- هناك المزيد من الضغوط على ميزان المدفوعات الدولة المضيفة، نتيجة سياسات تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات المستثمرة، خاصة في حالة التكامل الرأسي مع فروعها.

المطلب الثاني: العوامل الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر.

تختلف دوافع وأسباب الجذب والإستقطاب الخاصة بالمستثمر عن تلك الخاصة بالبلد المستضيف، حيث يفاضل المستثمر بين الدول حسب ما يتلاءم مع رغباته، من خلال دراسة المحددات التي تميز كل منطقة. لذلك تم تقسيم هذا المطلب إلى أسباب الإستثمار الأجنبي المباشر (الفرع الأول) ومحددات للإستثمار الأجنبي المباشر (الفرع الثاني)

الفرع الأول: أسباب الإستثمار الأجنبي المباشر.

تتباين أسباب الإستثمار الأجنبي المباشر سنطرق إلى أسباب الإستثمار الأجنبي من وجهة الدول المضيفة (أولا) أسباب الإستثمار الأجنبي من وجهة نظر المستثمر الأجنبي (ثانيا)

أولا–أسباب الإستثمار الأجنبي من وجهة الدول المضيفة: (أوعيل، 2016، صفحة 55)

للدولة المضيفة عدة أسباب تدفعها لجذب و وتحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر يمكن ذكر بعض بعضا منها كالآتي:

- تأمين مصادر سلعية يحتاجها الإقتصاد الوطني ولا ينتجها محليا أو ينتجها بكميات غير كافية، أو يخشى إرتفاع أسعارها في المستقبل، أو يتوقع تعرض عمليات التوريد لعراقيل خارجية، أو تكون سلع إستراتيجية.
- الإندماج في الإقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة الخارجية.
- الحصول على مصدر للتمويل طويل الأجل.
- الإستفادة من تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة وبالتالي مواكبة التطورات وتحديث أسلوب الإنتاج وتقديم الخدمات وغيرها.
- تخفيض نسبة البطالة، من خلال المشاريع الإستثمارية والمقدة من طرف المستثمر الأجنبي، والذي يتطلب أيدي عاملة شابة.

ثانيا–أسباب الإستثمار الأجنبي من وجهة نظر المستثمر الأجنبي. (أوعيل، 2016، الصفحات 55-57)

للمستثمر الأجنبي عدة أسباب، تدفعه إلى الإستثمار في بلد غير بلده الأصلي، نذكر بعضها منها كالآتي:

- الإستفادة من الإنخفاض النسبي لتكلفة عوامل الإنتاج الأخرى، في الدول المضيفة للإستثمار، كإيجاز الأراضي، أجور العمال، مقارنة بالمستويات العالية السائدة في الدول الصناعية.
- الإستفادة من التسهيلات أو المزايا أو الإعفاءات المقدمة لتشجيع قدوم الإستثمارات الأجنبية إلى تلك الدول، والتي قد لا تتوفر بنفس الدرجة لدى الدول المصدرة للإستثمار .
- إنخفاض حدة المنافسة في الجودة والسعر في البلد المضيف تجعل المستثمر الاجنبي يستغل مزايا التنافسية لأطول فترة ممكنة، خاصة إذا وجد إرتفاع في الطلب على منتوجاته في البلد المضيف.
- نجاح الشركات محليا يدفعها للتوسع نحو الأسواق الأجنبية للزيادة من ربحيتها.
- الحصول على حصة من السوق الدولية، حيث أنه من خلال العمل تكسب الشركة بالإستثمار في الخارج المزيد من الخبرة من منافسيها والوسائل المستخدمة للحصول على حصة ومكانة في الأسواق الأجنبية
- إستقرار تقلبات الأسواق، حيث أنه من خلال العمل في الأسواق الأجنبية، لاتعود الشركات أسيرة التغيرات الإقتصادية، وتغيرات أذواق ومتطلبات المستهلك والتقلبات الموسمية كما في الإقتصاد المحلي.
- تقوية القدرة التنافسية للشركات، فالعمل الدولي يزيد من التصدير الذي يعزز من الميزة التنافسية للشركات وللدولة، فالشركات تستفيد من التعرف على التقنيات والأساليب والإستثمارات الجديدة، في حين يستفيد البلد المضيف من تحسن ميزانه التجاري وميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: محددات للإستثمار الأجنبي المباشر.

إختلفت وجهات النظر في الدوافع التي توجه القرار الإستثمار الأجنبي المباشر لذلك، سيتم دراسة محددات للإستثمار الأجنبي المباشر في ظل الفكر الإقتصادي (أولا)، ثم محددات المكانية للإستثمار الأجنبي(ثانيا).

أولا –محددات للإستثمار الأجنبي المباشر في ظل الفكر الإقتصادي.

هناك العديد من النظريات المفسرة لدوافع الإستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

أ– النظرية الكلاسيكية : يرى أصحاب النظرية الكلاسيكية أن الإستثمار الأجنبي يخدم مصالح البلد المضيف بقدر ما يخدم مصالح البلد الأجنبي المستثمر في البلد المضيف، ذلك أن المستثمر الأجنبي يأخذ أكثر مما يعطي، فالإستثمار الأجنبي يكون من البلد الغني إلى البلد الفقير وهذا يعني إنتقال رؤوس الأموال، من البلد الذي تكون فيه الإنتاجية رأس المال أعلى. (أوعيل، 2016، صفحة 32)

وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات هي أن الشركات المتعددة الجنسيات تستثمر القليل لتأخذ أكبر فائدة، كما أن تقوم بتحويل كامل أرباحها إلى خارج الحدود بدل إستثمارها في الدول المضيفة وهذا إستغلال لإمكانيات البلد، لأن هذه الشركات لا تستقدم معها التكنولوجيا المستهلكة من بلدانها الأصلية، وتحتفظ بتقيات الإنتاج الحديثة في أوطانها في إطار إختيار التكنولوجيا .(كاكي، 2013، صفحة 52)

ب– نظرية دورة حياة المنتوج:

تقدم هذه النظرية تفسيرا لأسباب إنتشار الإستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية بصفة خاصة والبلدان المتقدمة بصفة عامة، وتحاول أن توضح دوافع الشركات متعددة الجنسية من وراء الإستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة وأسباب وكيفية إنتشار الإبتكارات والإختراعات الجديدة خارج حدود البلد الأم من جهة أخرى. (حمد حسين الجبوري، 2014، صفحة 60)

وضعت هذه النظرية من قبل الإقتصادي فرنون (1966) Vernon وهي أول نظرية تفسر ديناميكية العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، جامعة بذلك عناصر الإقتصاد الصناعي والإقتصاد الدولي، لقد ساهمت في إثرا نظرية التبادل ونظرية التموقع بإدخال عنصر "تكنولوجيا"، تهتم هذه النظرية بدورة حياه سلعة ما أنتجت في شركة أم، ثم في شركات تابعة ثم في أي مكان في العالم يوفر تكاليف إنتاج دنيا، وتستند دورة حياة المنتج على مراحل حياته في السوق، فالسلعة الجديدة في السوق تمر بعدة مراحل حيث بداية تكون مرحلة الظهور وتتميز بالإعداد والإبتكار والنشاط في ميدان البحث والتطوير، أما الموالية هي مرحلة النضوج، أين يصل المنتج إلى النضوج وتبدأ الكميات المنتجة تتزايد، أما المرحلة الأخيرة هي المرحلة المعيارية، فيتم فيها إشباع الطلب المحلي، حيث تنخفض الأسعار ويصبح المنج معياريا أو نمطيا. (بن عاشور، 2023، صفحة 268).

ت– نظرية الحماية

نظرية الحماية تقوم على كون الشركات المتعددة الجنسية تسعى إلى حماية التقنيات التكنولوجية التي تستعملها في الإنتاج، حتى تبقى مسيطرة على الإنتاج في السوق، كما تقوم بحماية أبحاثها وذلك بإجرائها في سرية بموطنها الأصلي حتى لا تزول صفة

الإحتكار عنها، حيث أن الشركات المتعددة الجنسية لا تكشف عن تكنولوجيتها في الإنتاج إلا بعد خروج إكتشاف أكثر تطور من الأول، وهذا ما أعطاها صفة التفوق والإنفراد، وهي الصفة تجعلها تخترق وتسيطر على أسواق الدول المضيفة. (كاكي، 2013، صفحة 86)

ث- نظرية الموقع

بصفة عامة ينطوي قرار الإستثمار الأجنبي المباشر الخاص بأي شركة متعددة الجنسية على العديد من العوامل بعضها دولي أما الآخر فيمثل عوامل على الصعيد المحلي (على مستوى الدولة الأم)، وفي هذا الشأن نجد أن محو إهتمام نظرية الموقع يرتبط بقضية إختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا للإستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية ...إلخ الخاصة بالشركات المتعددة الجنسية، أو بمعنى آخر أنها تركز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات إستثمار هذه الشركات، في الدول المضيفة، إن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها، ويضيف"دونينغ" Dunning أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة ...إلخ، بالإضافة إلى التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق. (شمام و زودة، 2014، صفحة 39)

ج- النظرية اليابانية: (بن عاشور، 2023، صفحة 269)

لقد إهتم Kojima في نظريته بالإطار الماكروإقتصادي في تفسيره للإستثمار الأجنبي المباشر، وأرجح نشأة هذا الأخير إلى المزايا النسبية التي يتمتع بها قطاع ما في أي دولة مضيفة، بينما لا تتوفر عليها الدولة المستثمرة، ويؤكد أن الإستثمار الأجنبي الموجه للتبادل الدولي لا يتحقق إلا في محيط تنافسي ينتج ويسوق سلعا نمطية، تتحدد المنافسة حسب النظرية التقليدية للتكاليف النسبية الريكاردية أو لهكشر وأولين.

إن هذا التحليل يدل على النظرية كوجيما ما هي إلا إمتداد للنظرية النيوكلاسيكية مع إضافة التكنولوجيا والمهارات الإدارية (بدل من عنصر العمل ورأس المال كما في نموذج هكشر وأولين)، لقد أثبت Kojima أن الإختلافات في معدلات الأرباح المقارنة مرتبطة بالإختلافات في التكاليف المقارنة وبالتالي فإن التبادل الدولي يتبع الإتجاه الذي يشير إليه معدل الربحية وفي هذا السياق يتم شرح التجارة الدولية والإستثمار الاجنبي المباشر في إطار نفس المبدأ على المستوى الدولي وهو تقسيم العمل أي التكاليف المقارنة أو معدلات الربح المقارنة.

يقترح Ozawa من جهة أخرى عند دراسة التجارة الدولية، تحويل نموذج ريكاردو الكلاسيكي الساكن إلى نموذج ديناميكي يأخذ بعين الإعتبار الإستثمار الأجنبي المباشر كمحدد رئسي للتحول الصناعي، مستشهدKojima & Ozawa) 2011) بتطورات إقتصاديات دول آسيا الشرقية، جراء فعالية الإستثمارات الأجنبية التي تضمنت التحويل والمعرفة وبالتالي تحفيز وتحديث الصناعة.

أما نظرية Ytsurami فهي تفسر فعالية المؤسسات اليابانية، نظرا لتنظيمها الجيد والدور الذي تقوم به غرف التجارة اليابانية، ويقارن عملية أخذ القرارات الإستراتيجية في المؤسسة اليابانية، التي تشرك إطاراتها المتوسطة والسامية فيها، بالمؤسسة

الأمريكية التي تنفرد إطاراتها المسيرة بتحديد الأهداف وأخذ القرارات الإستراتيجية، كما يرجح التسيير الجيد الفعال للمؤسسات اليابانية للعلاقة الوطيدة التي تربطها بالموردين وبالمعلومات المكثفة والمتطورة التي تسمح بالرد السريع على الطلب الأجنبي.

ثانيا: محددات المكانية للإستثمار الأجنبي

أ- المحددات السياسية:

والتي يكون لها أثر مباشر في الإستثمارات في البلد المضيف كالإستقرار السياسي، حيث أنه كلما كان المناخ السياسي لبلد مستقر وغير خاضع للتقلبات السياسية كلما كان في صالح الشركات الإستثمارية الأجنبية وساعد على زيادة إستثمارتها. (حمد حسين الجبوري، 2014، صفحة 69)

فالإستقرار السياسي في البلد المضيف محدد هام في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، لأن وجود نظام ديمقراطي يحترم الإرادة الشعبية، وعدم وجود صراعات داخلية على السلطة، كلها محددات تشجع على جذب و إستقرار الإستثمار الأجنبي. (كاكي، 2013، صفحة 67)

ب- المحددات الإقتصادية: (براهمية، 2016، صفحة 132)

إن توفر بيئة إقتصادية كلية جاذبة للإستثمار وتتمتع بالإستقرار والثبات من العناصر الأساسية التي تشجع الإستثمار بصفة عامة والإستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، كما تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي، فضلا عن إهتمامها بتحرير الإقتصاد والإنتفاح على العالم الخارجي، والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الإستثمار، ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة العامة وتقليل العجز التجاري، وعمليات الخصخصة التي أصبحت تشكل عامل جذب مهم جدا للشركات الأجنبية.

إضافة إلى ذلك، فإن قرار توطن الإستثمار الأجنبي مرتبط بحجم السوق وإحتمالات النمو، وهذا يتجسد من خلال المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان.

ت- المحددات القانونية والتنظيمية: (شمام و زودة، 2014، الصفحات 44-47)

تعتبر المحددات القانونية والتنظيمية محسنات أساسية لمناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، وهذا النوع من المحددات يعتمد على قدرة الدول المضيفة في بناء أسس قانونية تمتاز بالإستقرار والتوافق مع التشريعات الدولية، مما يعطي ضمانات للمستثمر الأجنبي عن مختلف الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها، وكذلك عن مدى قدرة الدولة المضيفة من خلال أجهزتها الإدارية الهادفة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية لدخول المستثمرات الأجنبية، ويمكن تناول هذا النوع من المحددات عبر النقاط التالية:

- توفر إطار تشريعي وتنظيمي للإستثمار الأجنبي المباشر.
- توفر أنظمة ضريبة ومالية فعالة.
- توفر إطار قانوني لحماية حقوق الملكية الفكرية.
- إنشاء هيئات وأجهزة الإستثمار الأجنبي.

- إعتماد أسلوب الترويج الإلكتروني.

ث- الحوافز المالية والتمويلية:

بالرغم من أن الحوافز ليست المحدد الرئيسي لقرارات موقع الإستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن ذلك لايمنع التنافس بين البلدان وسعيها إلى جذب الإستثمار والمحافظة عليه من خلال الحوافز، التي أصبحت مع زيادتها ظاهرة منتشرة وقوية. (حمادي الحسن، 2014، صفحة 77) وتتمثل هذه حوافز الإستثمار فيما يلي:

1. **الحوافز المالية:** تتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أخم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة إئتمانات ضريبة الإستثمار، الإستهلاك المعجل للأموال الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير، علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الإستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات. (كاكي، 2013، صفحة 73)
2. **الحوافز التمويلية:** و تمنح للمستثمر الأجنبي من قبل الحكومة المضيفة من خلال تجهيز رؤوس الأموال على نحو مباشر، على شكل ضمانات إستثمارية وقروض مدعومة وإعانات وهبات، أو على شكل مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات. (حمادي الحسن، 2014، صفحة 78)

المبحث الثاني: أساسيات حول قطاع السياحة.

تعتبر السياحة ظاهرة إنسانية وإجتماعية قديمة، ومع تطور معاملات الأفراد ووسائل التنقل، إختلفت مميزاتها وأنواعها، لهذا كانت في كل مرحلة تظهر بشكل مغاير عن سابقتها، وفي الوقت الراهن يعد قطاع السياحة من القطاعات المهمة في إقتصاديات الدول، لذلك أولت العديد من الدول سواء منها المتقدمة أو النامية الإهتمام بهذا القطاع وسعت لتنميته لما ينعكس ذلك من فوائد على مجمل مؤشرات الإقتصاد الوطني لهذا سنتطرق إلى الجانب المفاهيمي للسياحة من خلال (المطلب الأول) التأصيل النظري للسياحة، وبما أن السياحة قطاع منتج نظرا لما تمتلكه من مقومات وعوامل جاذبة تجعلها تستقطب الإستثمار سيتم تخصيص (المطلب الثاني) للإستثمار السياحي.

المطلب الأول: التأصيل النظري للسياحة.

إن للسياحة عدة معاني تختلف حسب مكان والزمان، وهي تلعب دورا هاما واضحا، إذ تعتبر السياحة نشاطا أساسيا نظرا لأثرها المباشر على مختلف القطاعات سواء الإجتماعية أو الإقتصادية أو الثقافية أو البيئية أو حتى السياسية، هذا سيتم تقسيم هذا المطلب لفرعين حيث يتضمن (الفرع الأول) ماهية السياحة بينما يعرض (الفرع الثاني) آثار السياحة.

الفرع الأول: ماهية السياحة.

من خلال هذا الفرع سنستعرض مختلف التعاريف التي أعطيت للسياحة وإبرز خصائصها وأنواعها من خلال مفهوم السياحة (أولا) وبما أن نشأة السياحة مرت بالعديد من المراحل سيتم التطرق إلى التطور التاريخي للسياحة (ثانيا).

أولا– مفهوم السياحة.

سوف يتم التطرق إلى تعريف السياحة لغة وإصطلاحا كما يلي:

أ– تعريف السياحة.

1. التعريف اللغوي.

تعود كلمة السياحة "Tourism" لكلمة "Tour" بمعنى رحلة (أحمد العمري، 2014، صفحة 25). والمشتقة من الكلمة اليونانية "Tornos "وهو إسم لآلة تشبه شكل الفرجار، وأدخلت إلى اللغة اللاتينية ليقصد بها المسار الدائري، ويعكس هذا المسار مفهوم حركة السياحة التي تنطلق من نقطة لتعود إليها مرة أخرى، الأمر الذي يعني أن الإبتعاد عن مكان الإقامة مؤقتا – بعكس الإقامة الدائمة التي تنجم عن الهجرات البشرية– هو الأساس في مفهوم السياحة (خليل بظاظو، 2010، صفحة 23).

أما عن مدلول الكلمة في اللغة العربية، فالسياحة لغويا تدل على "الجريان" يقال ساح الماء أي جرى، وتأتي بمعنى الذهاب في الأرض، وهذا المفهوم المعروف في اللغة العربية منذ القدم في كونه يدخل في عدة موضوعات ومنها النسك والترهب وسياحة الصوفي ترهبا وعبادة ليقال "ساح في الأرض" أي ذهب في الأرض، وهذه المعاني مستفيضة في القرآن والسنة النبوية،

فعديد الآيات تدعو إلى السير في مناكب الأرض والتعرف على الآخر ومشاهدة وتأمل قدرة وقوة الخالق والإعتبار من خلال ما خلقته الشعوب البائدة من آثار ومساكن خاوية وبادية تعبر على قوة الله، وهذا ما ساعد على إنبعاث الحضارة الإسلامية وتأثيرها على الشعوب الأخرى (خنوس و بن عروس، 2020، صفحة 61) .

2. التعريف الإصطلاحي.

- **تعريف بعض المؤسسات والهيئات الدولية.**

الأمم المتحدة سنة 1963: (هني و زيدان، 2020، صفحة 543)حددت الأمم المتحدة مفهوم السياحة في قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر بروما عام 1963والذي تبناه الاتحاد الدولي لمنظمات السفر الرسمية عام 1968بحيث عرفت بأنها: "حركة الأفراد والجماعات خارج الحدود السياسية للدولة التي يعيشون فيها لفترة تزيد عن 24ساعة، وتقل عن عام واحد، على أن لا يكون الغرض من السفر العمل أو الدراسة أو المرور ".

الجمعية البريطانية للسياحة سنة 1991: فتعرفها على أنها "مجموعة من الأنشطة الخاصة والمختارة التي تتم خارج المنزل وتشمل الإقامة والبقاء بعيدا عن المنزل" (مخزومي، زروخي، و عبد اللاوي، 2020، صفحة 56)

منظمة العالمية للسياحة سنة 1993: عرفتها على أنها " أنشطة الأشخاص المسافرين من في أماكنهم والإقامة في مناطق خارج إقامتهم المعتادة، لمدة لا تزيد عن سنة مستمرة، وهذا لقضاء عطلة ولأغراض أخرى " (بلحميري و حفصي بونبعو، 2017، صفحة 213).

- **تعريف بعض الإقتصاديين.**

في عام 1905م عرّف جوير فرولر السياحة بأنها " ظاهرة من ظواهر العصر الحديث تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة من خلال الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة" (قادري، 2020، صفحة 184).

في عام 1910م عرّفها العالم النمساوي شولبيرن شراتهومن: بأنها "اصطلاح يطلق على كل العمليات المتداخلة وخصوصا الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل وخارج حدود منطقة أو دولة معينة" (قسوري، 2021، صفحة 80)

في عام 1935م عرفها السويسري جلاكسمان بأنها "مجموعة من العلاقات المتبادلة التي تنشأ بين الشخص الذي يوجد بصفة مؤقتة في مكان ما وبين الأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان" (بوسالم، غديري، و سردوك، 2021، صفحة 32).

في عام 1942م عرفها كل من هينكز وكراف بأنها "المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية التي تنتج من إقامة السائحين طالما أن هذه الإقامة لا تؤدي إلى إقامة دائمة أو ممارسة أي نوع من العمل سواء كان دائما أو مؤقتا" (نادي، مغتات، و عجوط، 2020، صفحة 40).

في عام 1955 عرفها ميكينتوش وجيولدز وريتشي على أنها " السياحة هي حركة الناس قصيرة المدى إلى أماكن غير أماكن إقامتهم الطبيعية وعملهم الطبيعي بما في ذلك أنشطة الأفراد المسافرين، ليقيموا في مواقع خارج أماكن إقامتهم وعملهم ليس أكثر من 32 شهرا لأغراض وقت الفراغ (الإستجمام أو العطلة أو الصحة أو الدراسة أو الدين أو الرياضة)، والأعمال والأسرة، والإجتماعات" (وشاش و سماعيني، 2020، صفحة 58) .

في عام 1970م عرفها بيتر جرورج (بلحميري و حفصي بونبعو، 2017، صفحة 213): عرفها بأنها "نشاط شديد الحساسية نتيجة لتدخل العوامل السياسية في ظل السيطرة الحكومية السائدة للدولة المضيفة". وفي هذا التعريف إشارة لأحد أبعاد السياحة وهو البعد السياسي خاصة في البلاد المضيفة للسائح حيث تلعب السياسة دورا في تحديد نمط السياحة.

في عام 1995 عرفها صبحي عبد الحكيم وحمدي الديب في كتابهما جغرافيا السياحة بأنها "خليط من الظواهر والعلاقات، وأن هذه العلاقات والظواهر تتبع من حركة الأفراد وإقامتهم في أماكن مختلفة ومن ثم يتمثل فيها عنصر الحركة (الرحلة) والثبات (الإقامة)، وأن ذلك يتم في منطقة للجذب ينتج عنها أنشطة تختلف عن تلك التي تمارس في مناطق الإرسال الخاصة وأن الحركة المؤقتة إلى مناطق لا ترتبط بعمل مدفوع الأجر (محمود بشير المغربي، 2016، صفحة 47)

- **تعريف الجزائر للسياحة:** (بوخبزة و بن عطة، 2021، صفحة 224)

لقد تبنت الجزائر نفس تعريف المنظمة العالمية للسياحة حيث عرفت السياحة على أنها "نشاط إنساني وظاهرة إجتماعية تقوم على إنتقال الأفراد من أماكن الإقامة الدائمة لهم إلى مناطق خارج مجتمعاتهم لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن سنة كاملة لغرض من أغراض السياحة المعروفة ما عدا الدراسة أو العمل"، ولكن الجزائر أضافت على هذا بعض المفاهيم وهي:

"الدخول: كل مسافر عبر الحدود ودخل التراب الوطني خارج مساحة العبور يعتبر دخيلا.

المسافر: كل شخص دخل التراب الوطني مهما كانت دوافع هذا الدخول ومهما كان مقر إقامته وجنسيته بإستثناء الجوالين في رحلة بحرية، والجوال في رحلة بحرية هو كل زائر يدخل الحدود الوطنية ويغادرها في نفس السفينة التي جاء فيها والتي يمكث عل متنها طوال مدة إقامته في البلاد.

الزائر: كل من دخل حدود الجزائر من غي أن يقيم فيها عادة ولا يمارس فيها أي نشاط مقابل أجر.

السائح: كل زائر لفترة محدودة يبقى على الأقل 24 ساعة في البلاد ويمكن تلخيص دوافع زيارته تكون في الأغراض التالية:المتعة (في عطلة، أسباب صحية، دراسية ، رياضية...)، أشغال (زيارة الأقارب، مهمة، حضور إجتماع...) "

نستخلص من مجموعة التعاريف السابقة بأن السياحة لها أكثر من تعريف واحد وكل منها يختلف عن الآخر فمنهم من يعتبرها ظاهرة إجتاعية ومنهم ينظر إليها بوصفها ظاهرة إقتصادية من هم من يركز على دورها في ترقية العلاقات الإنسانية والثقافية بين الشعوب غير ذلك من أسس المعتمدة في التعريف.

ب- خصائص السياحة:

تأسيسيا على التعاريف السابقة نجد أن السياحة تتميز بالخصائص السياحة التالية: (يوسف كافي، 2014، الصفحات 30-31)

1. أنها من أهم القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الإقتصاديات الحديثة، لأنها تمثل منظومة متكاملة من الأنشطة المختلفة داخل المجتمع.

2. مقومات العرض السياحي تتميز بالندرة الشديدة والحساسية الشديدة للتغيرات التي تطرأ على قطاعات النشاط الإنساني الأخرى في المجتمع، سواء تعلق الأمر بالهبات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة، الموروثات الحضارية القديمة والحديثة أو بالمكتسبات الحضارية المعاصرة من بنى أساسية وخدمات تكميلية.

3. نطاق المنافسة التي يتحرك فيه القطاع السياحي يمتد إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة الواحدة، فالمنافسة هنا دائما ما تكون عالمية، لهذا فهو أيضا يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية.

4. أثر هذا القطاع على القطاعات الأخرى يأخذ طابع تأثير المضاعف أي أن هذا الأثر يكون مركبا ومتوسعا بصفة دائمة.

5. السوق المستهدف لقطاع السياحة هو سوق متنوع الخصائص والإنتماءات والأنماط السلوكية، لأنه يمتد من مواطني الدولة الواحدة إلى مواطني الدول الأخرى.

6. كل فئات المجتمع تساهم في تشكيل الطابع أو الصورة المميزة لمزيج الخدمات السياحية المقدمة للسائح من طرف الدولة، لأنها كلها تشترك في تقديم الخدمات السياحية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

7. عدم إمكانية إحتكار المقومات السياحية في الكثير من الأحيان خاصة بالنسبة لبعض المقومات السياحية النادرة، إضافة إلى صعوبة القيام بإنتاج سلع سياحية بديلة.

ت- أنواع السياحة

هناك عدة أنواع للسياحة طبقاً للمعايير التي تُؤخذ في تصنيفها وفيما يلي نذكر أهمها:

1. **أنواع السياحة على أساس الموقع والحدود:** (مخزومي، زروخي، و عبد اللاوي، 2020، صفحة 57)
   - السياحة الإقليمية: حيث يكون التنقل بين مختلف الدول الإقليمية، دول المغرب العربي، دول الساحل...الخ.
   - السياحة الداخلية: تكون داخل حدود البلد حيث ينتقل المواطنون لزيارة المواقع الأثرية أو قصد الاستجمام، الترفيه عن النفس.
   - السياحة الدولية: تكون عبر الدول والقارات أو بمعنى آخر خارج حدود الوطن.
2. **أنواع السياحة على أساس فترة إقامة السائح وخصائص المنطقة السياحية** (بن علي، 2022، صفحة 500): وتنقسم إلى
   - سياحة دائمة: وهي سياحة تتم على مدار السنة (سياحة ثقافية، دينية)
   - سياحة موسمية: تقتصر على فترة من السنة كالسياحة الصيفية أو الشتوية.
3. **أنواع السياحة على أساس مناطق الجذب السياحي:** توجد ثلاثة أنواع هي (بوحديد و يحياوي، 2016، صفحة 116):
   - سياحة ثقافية: وتشمل هذه السياحة زيارة الأماكن التاريخية والمواقع الأثرية والدينية والمتاحف، وهذه السياحة غالباً ما تكون دائمة إذا ما توافرت الظروف المناخية الملائمة لحركة السياح وتنقلاتهم.

- سياحة طبيعية: وهي سياحة متعددة الوجوه (مناخية ، نباتية ، طبيعية ،عامة) ومتنوعة الأغراض (ترويحية ،علمية، إستشفائية) ولكن يُعد المناخ عنصرها الأساسي ومحركها الفعّال.
- سياحة اجتماعية: وهي سياحة متعددة الجوانب، فهي سياحة علاقات اجتماعية وسياحة ترويح وترفيه عن النفس وربما تكون سياحة المدن ضمن هذه السياحة.

4. **أنواع السياحة على أساس الهدف أو الغرض أو الدافع** (بوكفة و زودة، 2018، صفحة 33): تختلف الدوافع التي تؤدي بالأفراد للقيام بنشاط سياحي والتي تقودنا ضمنيا لتحديد أنواع السياحة وأهمها ما يلي:

- السياحة الدينية: هي من أقدم أنواع السياحة، إذ يتنقل السياح بدافع التعبد إلى مناطق أو أماكن مقدسة في دياناتهم مثل الحج إلى بيت الله الحرام في مكة المكرمة وزيارة المدينة المنورة، القدس الشريف.
- السياحة الأثرية: وتتمثل في التنقل لزيارة المناطق الأثرية التاريخية والمعالم الحضارية القديمة مثل الأهرامات في مصر والآثار الرومانية في تيبازة، تيمقاد.
- السياحة العلاجية: ظهر هذا النوع لوجود مناطق تتوفر فيها حمامات معدنية ساخنة وكبريتية موجهة لعلاج أمراض المفاصل والجلد على وجه خاص.
- السياحة الرياضية: وتتمثل في المناطق التي تمارس فيها رياضات معينة بفعل توفرها على مقومات خاصة مثل ركوب الأمواج، التزحلق على الجليد، أو على الرمال، الغطس...
- السياحة الترفيهية الإصطيافية: والغرض منها التمتع بالمناخ وجمال الطبيعة من جبال، بحر.
- السياحة الفنية: وهي في الغالب لحضور تظاهرات فنية أو معارض.
- السياحة العلمية الثقافية: وغايتها حضور ملتقيات علمية وندوات تسمح بتحسين المستوى العلمي والثقافي للسائح..

5. **أنواع السياحة على أساس أعمار السياح**: هناك ثلاثة أنواع أيضاً هي: سياحة الشباب بين (16-30)سنة، وسياحة الناضجين بين (30-60) سنة، وسياحة كبار السن (المسنين) أي سياحة من تجاوز 60 سنة وسياحة هؤلاء تزداد أهميتها كلما ازداد الوعي الصحي وطال عمر الإنسان (بوحديد و يحياوي، 2016، صفحة 117).
6. **أنواع السياحة حسب وسيلة النقل** (حماد إبراهيم و عبد محمود، 2013، صفحة 88): تتمثل في وسائل الإنتقال المختلفة برية وبحري و جوية وعلى ضوئها يتم تصنيف السياحة إلى الأنواع الآتية:

- السياحة الجوية: يشكل هذا النوع النسبة الأكبر من السياحة الدولية حيث يفضل السائحون وسائل النقل الجوي لأنها توفر لهم الراحة والوقت في السفر.
- والسياحة البرية وهي ذلك النوع من السياحة الذي يستخدم السيارات أو الحافلات أو السكك الحديدية في التنقل، ويعد النقل البري الوسيلة الرئيسية للسياحة الداخلية.
- السياحة البحرية والنهرية: وهي تلك السياحة التي تستخدم السفن واليخوت في السفر، وتعد السياحة البحرية نوعا من السياحة الدولية، أما السياحة النهرية فهي عادة تعد نوعا من السياحة الداخلية.

7. **أنواع السياحة وفق العدد**: (سالمي، سلام، و بوعلاقة، 2021) تنقسم إلى قسمين أساسيين هما:

- سياحة فردية: يقوم الفرد بمفرده بتنظيم سياحة لحسابه الخاص، يتميز هذا النوع من السياحة بإمكانيات مالية جد مرتفعة مقارنة بالسياحة الجماعية
- السياحة الجماعية: يقوم بها مجموعة من الأشخاص بهدف السفر مع بعضهم البعض بحكم رابطة معينة مثل: الصداقة، الدراسة، القرابة، يتميز هذا النوع من السياحة بانخفاض التكاليف مقارنة بالسياحة الفردية

ثانيا– التطور التاريخي للسياحة.

أ– السياحة في العصور البدائية

يقصد بالمرحل البدائية الأولى عصور ما قبل التاريخ أي المرحلة التي عاش فيها الإنسان قبل أن يعرف حروف الكتابة والتدوين، التي سميت بالعصور الحجرية، ويمكن حصر هذه المرحلة منذ نشأة الخليقة حتى الألف الخامس قبل الميلاد، أي حتى بزوغ فجر الحضارات (حماد إبراهيم و عبد محمود، 2013، صفحة 49). وقد كان إنتقال الإنسان في هذه العصور ضرورة من ضروريات حياته اليومية، حيث كان لابد له الإنتقال بحثا عن مصادر العشب والماء والكلأ بنفسه، حيث لم يكن هناك أي وجود لأي إدارة أو حكومة تقوم بتوفير متطلبات حياة الإنسان اليومية، كما غابت أشكال التنظيم والقوانين التي تحكم حياة الإنسان وتحدد حقوقه وواجباته، كذلك لم يكن هناك بالطبع وجود لأي جيوش منظمة تحمي حياة الفرد من الغزو والإعتداء، وقد إستعملت الدواب كوسيلة النقل الوحيدة والأولى في مسيرة سفره الطويلة حيث الطرق لم تكن معبدة والمسارات معروفة أو مؤكدة، ولم يكن عنصر الوقت يحمل أهمية ولا يدخل في تقدير المسافر، وكان الإنسان على سجيته لا تحده حدود ولا يعوقه جنس أودين أو نظم سياسة أو قوانين معينة، ويؤيد فكرة إنتقال الإنسان منذ القدم في أرجاء الأرض وجود (الغزواني، 2017، صفحة 15).

ب–السياحة في العصور القديمة.

بدأت في عصر الإمبراطوريات الكبرى (الحضارات القديمة) ظاهرة السفر المنظم (الفارسية، الآشورية، اليونانية، المصرية، الرومانية) وذلك في الفترة ما قبل الميلاد ببضع آلاف من السنين وكان السفر خلال هذه الفترة بغرض التجارة والمهام العسكرية، ويعد الفينيقيون أشهر الشعوب التي مارست الترحال بحثا عن المعرفة والمكاسب المادية أما الحضارة المصرية فإهتمت بتعبيد الطرق وإصلاحها والرسوم الجدارية بالمعابد، فكانت تصل بلاد الرومان الرحلات السياحية الجماعية من البلاد الأوروبية المجاورة لمشاهدة الألعاب الأولمبية، ويشير كثير من المؤرخين أن الرومان هم أول الشعوب التي إهتمت بشغل أوقات الفراغ بالسفر والتنقل والترحال من أجل المتعة والترفيه (البشير الأمين، 2016، صفحة 15). ومن أهم خصائص وأنواع الرحلات التي تميز بها هذه المرحلة مايلي: (بوعريوة و بوقليع، 2018، الصفحات 224-225)

1. ظهور الدول مثل الحضارة الفرعونية في مصر، والحضارة الرومانية.
2. ظهور العلوم وتطور وسائل النقل والمواصلات وخاصة السفن الشراعية.

أما عن أنواع الرحلات التي قام بها الإنسان في عصور ما قبل الميلاد فكانت ترتكز على ما يلي:

1. تحقيق الفائدة.
2. حب الإستطلاع.
3. الدافع الديني.

1. تحقيق الفائدة :وتعني بها خلق علاقات متبادلة بين القبائل المختلفة والتي تكون أحيانا متجاورة وقد تكون بعيدة، لقد أنشأ اليونانيون في العصور القديمة مستعمرات على شاطئ البحر الأبيض المتوسط حيث كانت تجارتهم مع الشعوب المجاورة.

2. حب الاستطلاع :أدى الدافع لمعرفة عادات وتقاليد الشعوب إلى القيام برحلات طويلة لغرض التعرف عليها وأهم الرحالة (هيرودوت المؤلف الإغريقي).

3. الدافع الديني :يدفع هذا الشعور الناس إلى القيام برحلات بعيدة لغرض زيارة الأماكن المقدسة مثل الصينيين الذين يعبدون "البوذا" يقطعون آلاف الكيلومترات، كما كان يقوم العرب بزيارة مكة لغرض العبادة والتجارة وهو ما يطلق عليها السياحة الدينية

ت– السياحة في العصور الوسطى.

تبدأ هذه المرحلة من سقوط الإمبراطورية الرومانية حتى القرن الخامس وهي آخر الإمبراطوريات في العصور القديمة، وكانت آنذاك مركزا شعاع ثقافي وفكري وتجاري وكان لها الدور الأكبر في تطور حركة الأسفار عبر العالم، فكان إتجاه السياحة في تلك العصور إلى التجارة، الحج، رحلات الدراسة، حيث إنفرد العرب من الفترة الممتدة بين القرن الرابع عشر والثامن عشر على تطوير مبادئ السياحة ووضع الأسس الأوائل التي كانت فيها لبلاد الإسلامية أكثر تقدما من أوروبا، وتعد بغداد وقرطبة من أكثر المدن ثراء آنذاك من حيث التجارة، ومركز الحياة الثقافية والمضاربة، وقد إنطلقت رحلات العرب وهم يجوبون العالم ومن أشهرهم ابن بطوطة، ابن جبيرا، البيروني وغيرهم، وأخذت السياحة الدينية أبعادا جديدة في العصور الوسطى، فظهرت فئة طالبي العلم الذين يقومون برحلات لعرض العلم والتعرف على آراء الغير والأنظمة السياسية الموجودة في الدول الاخرى، فهذه الفترة بمثابة بداية الرحلات التي كانت قاصرة على الطبقة الأرستقراطية لأن السفر في ذلك الوقت كان يتطلب وقت الفراغ والأموال الفائضة عن الحاجة (بلقاضي و مسيلتي، 2021، صفحة 123) .

ث– السياحة في عصر النهضة

تبدأ هذه المرحلة بعد انتهاء عصر الإقطاع في أوروبا في القرن الخامس عشر ميلادي ونشوء الرأسمالية التجارية ، وحتى قيام الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ميلادي ، وقد سميت عصر النهضة ، ومن مميزات حركة الأسفار في هذا العصر عودة أوروبا من جديد لتكون القارة الأولى من حيث التأثير على حركة الأسفار في العالم بالإضافة إلى توسع الرقعة الجغرافية لحركة الأسفار باكتشاف العالم الجديد (الأمريكيتين واستراليا)، وتوسع السوق العالمية والتجارة، كما تميزت أيضا على اقتصار السفر على الطبقات الثرية لأنه يتطلب تكاليف عالية، وظهور السياحة و السفر على الرغم من ضيق انتشارها (مكي و طيباوي، 2020، صفحة 84)

كما أظهرت فترة عصر النهضة في أوروبا تحولات تاريخية بالغة الأهمية كان لها تأثير كبير على السفر والتنقل كظاهرة إنسانية ويتميز هذا العصر بالنهضة الفكرية والعلمية والتخلص من القيود التي مكنت من الكشوف الجغرافية وظهرت الرسومات واللوحات الخالدة على جدران الكنائس فأصبحت تستهوي الكثيرين لزيارتها، فالإشارات الأولى لبدء السياحة كانت في العقود الأخيرة لعصر النهضة حيث دأب أبناء الطبقة العليا من الانجليز على القيام برحلة عرفت بالرحلة الكبرى (grand tour) وهي ذات طابع تثقيفي واتسمت بطول المدة، وقد كان عصر النهضة المقدمة لتحول المجتمعات من الزراعة إلى الصناعة مما ترتب عليه تغيير الهيكل الاجتماعي وأسلوب الحياة من الريف إلى المدن الذي من سماته العمل مع الإله الذي ترتب عليه إحساس الفرد بالقلق والتوتر وانقطاع الصلة المباشرة للإنسان بالطبيعة، كما أدت مخترعات عصر الصناعة إلى تيسير معاش الأفراد وزيادة

رفاهيتهم، ومن مجمل ما تقدم برزت الظروف المواتية لإنسان عصر الصناعة لكي يمارس الأنشطة ما يسمح له بتمضية أوقات فراغه بما يفيده بدنيا وصحيا ونفسيا وهنا نشأت الحاجة لوجود نشاط خاص مهمته استثمار أوقات الفراغ وأصبح هذا قوام صناعة السياحة (البشير الأمين، 2016، صفحة 16)

ج- السياحة في عصر ما بعد الثورة الصناعية:

ويبدأ هذا العصر مع قيام الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر ميلادي ، واستمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945ميلاديي، ومن بين مميزاتها في هذا العصر تتمثل في إنتشار حركة السفر والسياحة خصوصا بين الطبقات المالكة المسيطرة من الملوك والأمراء و رجال المال والإقتصاد، مع قلة عدد المسافرين للأغراض السياحية واقتصارها على الطبقات الغنية وكثرة الإنفاق للخدمات وعدم الاهتمام بالسعر والمواصلات ولذلك سميت هذه المرحلة (عصر سياحة الأغنياء أو الطبقة الواحدة)، كما تميزت بطول مدة الرحلة السياحية إذ لم يكن يقيد الأغنياء عامل الوقت أو ارتباط أو التزام يحد من فترة الرحلة بالإضافة إلى إنشاء الفنادق الفخمة التي أخذت طابع القصور والقلاع لتلبية أذواق السياح الأثرياء في عصر الآلة (مكي و طيباوي، 2020، صفحة 85).

وعلى الرغم من قيام حربين عالميتين خلال هذه المرحلة وتأثيراتها السلبية على حركة السفر والسياحة إلا انه تبقى نتائج الثورة الصناعية وإنعكاساتها الإيجابية على تطور حركة السفر والسياحة هي السمة الطاغية على الأمر، وعلى العموم يمكن أن تعتبر الحربين العالميتين الأولى والثانية كان لهما أثر كبير في تطور وتقدم السياحة حيث بدأت الحرب العالمية الثانية بتحويل الطائرات الحربية إلى مدنية، وكذلك كان لإنتقال الجيوش خلال الحربين بين دول العالم أثرا كبيرا على تطور السياحة وإكتشاف البلدان الأخرى (حماد إبراهيم و عبد محمود، 2013، الصفحات 62-63).

ح- السياحة في العصر الحديث: (عصر السياحة الجماعية) (مكي و طيباوي، 2020، صفحة 85).

ويبدأ هذا العصر مع إنتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، ومن مميزات السياحة في العصر الحديث يمكن إجمالها فيما يلي:

1. عدم اقتصار السفر على والسياحة على طبقة الأغنياء، وأصبحت الأجهزة السياحية في مختلف البلدان تهتم باستقطاب الطبقة العاملة إليها، لأنها طبقة غير محدودة العدد.
2. انخفاض تكاليف السفر نسبيا، وتوافر وسائل النقل السريعة والمريحة والآمنة.
3. تطور أماكن الإيواء وتعددها وتنوعها واتساع الرقعة الجغرافية لها.
4. أخذت الرحلات السياحية تتجه من السياحة الفردية نحو السياحة الجماعية، واتخذت طابع منظما يشرف عليه وكالات السفر والسياحة الواسعة الانتشار في العالم.
5. أصبحت ظاهرة السفر والسياحة بما تحققه من مكاسب مادية كبيرة ذات ظاهرة مؤثرة في اقتصاديات البلدان.
6. ازدياد الحركة السياحية كما ونوعا.
7. اعتبرت السياحة فن تقديم الخدمة.
8. الاهتمام بالسياحة الدولية بسبب تطور المواصلات.

9. تزايد الاستثمارات الدولية في السياحة.
10. استعمال الوسائل الحديثة في برمجة هذه الصناعة السياحية والتخطيط لها.

خ- السياحة في العصر المعاصر (البشير الأمين، 2016، صفحة 18).

يعتبر القرن العشرون بما أحدثه من ابتكارات (قرن السياحة) كما أن النصف الأخير منه يوصف بأنه عصر السياحة إذ شهدت نهاية القرن تغيرات جوهرية في السياسة الدولية والعلاقات الاقتصادية فكان لهذا تأثيره المباشر على السياحة وثبت معه أن السياحة لا يمكن أن تنمو وتتطور إلا إذا استتب السلام وتحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتحسنت العلاقات بين الدول والشعوب، وهنالك مجموعة عوامل ساعدت على نمو السياحة في هذا العصر هي:

1. تحقيق مستوي اقتصادي جيد في دول أوروبا الغربية ترتب عليه ارتفاع مستوي المعيشة وزيادة دخول الأفراد.
2. إصدار التشريعات العالمية التي تهدف إلى تخفيض ساعات العمل وزيادة فترة الإجازات الشتوية والأجور.
3. تطور وسائل النقل البري والجوي والبحري
4. انخفاض أسعار الرحلات الشاملة بالطائرات
5. ظهور وبروز الرغبات والاحتياجات الإنسانية كالأغراض الترفيهية والثقافية والصحية.
6. اهتمام المجتمع الدولي بالسياحة كنشاط إنساني يستحق التشجيع من كافة الشعوب والحكومات.

وإضافة على ذلك الإهتمام المتعاظم بوسائل الاتصال وسرعة تناول المعلومة والتي بموجبها تتكون الصورة الذهنية عن المقصد السياحي المعين

الفرع الثاني: آثار السياحة.

إن السياحة قد تنشأ أثرا إما أن يكون إيجابيا أو سلبيا، ويمكن توضيح ذلك من خلال التطرق إلى تأثير السياحة من خلال التطرق إلى الآثار الإيجابية (أولا) ثم إلى التأثيرات السلبية (ثانيا).

أولا- الآثار الإيجابية

أ- الآثار الإقتصادية: وتنقسم بدورها إلى مباشرة وأخرى غير مباشرة ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

1. الآثار المباشرة: وتتمثل في مايلي:

- **توفير العملة الصعبة:** فالسياحة تعتبر من المصادر المباشرة والرئيسية في توفير العملات الصعبة من خلال إتفاق السياح على تذاكر الطيران ووسائل النقل والإيواء والطعام والشراب والضرائب الحكومية وغيرها من العائدات المتأتية من الخدمات والنشاطات السياحية (أحمد العمري، 2014، صفحة 35).
- **توفير مناصب عمل:** باعتبار السياحة قطاع متعدد ومتشعب وله علاقات عديدة و وطيدة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية وبهذا فهي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق العديد من فرص العمل وعلية فإن السياحة تساهم في تخفيض نسبة البطالة في البلد السياحي (بوجمعة و القرصو، 2022، صفحة 94).

- **تحقيق التكامل الرأسي والأفقي بين مختلف القطاعات الإقتصادية:** (يوسف كافي، 2014، صفحة 36) التوسع في إنشاء المشاريع السياحية يرتبط به ظهور مشاريع أخرى جديدة، تمارس نشاطات إقتصادية معينة يزداد عليها الطلب نتيجة نشاط الحركة السياحية وزيادة الطلب السياحي، حيث يعمل تطوير وتنشيط قطاع السياحة على إيجاد أنواع متعددة ومختلفة من العلاقات بين القطاعات الإقتصادية الأخرى الكثيرة والمتنوعة ينجم عنها تحقيق عدة منافع إقتصادية مباشرة أو غير مباشرة مثل:

جذب الإستثمارات الأجنبية

تشجيع رأس المال الوطني على الإستثمار في مشاريع جديدة.

خلق فرص عمل جديدة.

إستغلال الموارد الطبيعية والبشرية

زيادة إيرادات الدولة وبالتالي القدرة علة تمويل المشاريع التنموية.

- **تحسين وضعية ميزان المدفوعات وزيادة القيمة المضافة:** تعمل السياحة (كصناعة تصديرية)على تحسين ميزان المدفوعات بالنسبة للدول المستقبلة للسياح من خلال ما تضخه من عائدات سواء على شكل إستثمارات أو ضرائب أو رسوم، وذلك لأن ميزان المدفوعات يعتبر قيدا مزدوجا ينظم كافة المعاملات بين الدولة ما وسائر العالم، والسياحة جزء من هذه المعاملات، وهو يتكون من ميزان المعاملات التجارية وحركة رأس المال، إضافة إلى أن جميع المنافع السابقة الذكر تؤدي إلى تحقيق زيادة ملموسة في القيمة المضافة، والتي بدورها تؤدي لزيادة في الناتج الوطني للدولة، بالإضافة إلى توزيع المشاريع السياحية على المناطق السياحية المختلفة يعمل على تطويرها وتحسين مستويات المعيشة (شاهد و دفرور، 2016، صفحة 27).

2. **الآثار غير المباشرة:** للسياحة العديد من الآثار الإقتصادية الأخرى والتي من ضمنها ما يلي: (يوسف كافي، 2014، الصفحات 38-39)

- **الأثر على الرواج الإقتصادي:** إن المبالغ التي تدخل قطاع السياحة تدور في حركة الإقتصاد الوطني، فالإستثمار في القطاع السياحي يؤدي في كل الأحوال إلى زيادة العمالة التي بدورها تتحصل على رواتبها والتي تمثل قدرة شرائية جديدة، بالإضافة إلى أن الأموال التي تدخل للدولة من السياحة تستخدم في غالب الأحيان لتنمية هذا القطاع، وبالتالي تدخل ضمن الدورة الإقتصادية للدولة.

إضافة إلى أن الضرائب والرسوم المفروضة على هذه البضائع والخدمات المستوردة وكذا المدخول من إعادة بيع المنتوج السياحي إلى المستهلكين وأصحاب الأعمال، تؤدي إلى دورات جديدة من الشراء والإنفاق داخل الدولة، وبالتالي تؤدي إلى مضاعفة الدخل السياحي.

- **الأثر على تسويق بعض السلع:** غالبا ما يقدم السياح عند زيارة بلد ما على شراء سلع تذكارية أو سلع تشتهر بها تلك الدول المستقبلة، وطبيعة هذا الإنفاق على هذه السلع يعد بمثابة تصدير لمنتوجات وطنية دون الحاجة إلى شحن أو تسويق خارجي، فكلما زاد عدد السياح القادمين من الخارج كلما زادت الصادرات.

الأثر على تنمية المرافق الأساسية والبنى التحتية: تحتاج السياحة حتى تؤدي مهمتها على أكمل وجه، إلى بنى تحتية متنوعة كالطرق ومشروعات صرف المياه، ومياه الشرب، وسائل النقل، بالإضافة إلى مطارات وموانئ مناسبة، إضافة إلى التطوير العمراني للمناطق الرئيسية من أجل الجذب السياحي.

وبالتالي فإن زيادة الحركة السياحية تتطلب تطوير خدمات النقل وخدمات البنية التحتية الأخرى خصوصا مصادر المياه وشبكة الصرف الصحي وأنظمة التخلص من النفايات والإتصالات، من أجل تلبية حاجات قطاع السياحة.

- **زيادة الإستثمار الوطني والأجنبي:** تتضمن السياحة مجالات مختلفة للإستثمارات مثل بناء الفنادق، المطاعم، الملاهي، مراكز الرياضة، القرى السياحية، شركات السياحة ووكالات السفر ووسائل النقل، وبالتالي ترتفع الإستثمارات في هذا المجال، كما تؤدي السياحة إلى دعم الأنشطة الإقتصادية الأخرى في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وذلك من خلال زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والصناعية والإستثمارات فيها.

ب– الأهمية البيئية والعمرانية (خنوس و بن عروس، 2020، صفحة 65): تساعد السياحة على تحقيق إستغلال أمثل للموارد الطبيعية وتدفع للمحافظة عليها وعدم إساءة إستخدامها، على إعتبار أنها ثروة وطنية، كذلك تدفع النشاطات السياحية على تنظيم وتخطيط وتحديث إستخدامات الأرض بالشكل الذي يحقق أقصى منفعة مع الإهتمام بالبيئة وبالبعد الجمالي للمعطيات، سواء كانت طبيعية أم من صنع الإنسان، وتبرز هذه الأهمية خاصة من خلال:

1. **المحافظة على المعطيات العمرانية:** تساعد السياحة في تبرير تكاليف عمليات الحفاظ على المواقع الطبيعية الهامة، كتطوير العمليات الطبيعية وإنشاء الحدائق الوطنية والإقليمية، والبنايات ذات الطابع الجمالي وذلك لكونها عناصر جاذبة للسياح.
2. **تحسين نوعية البيئة:** توفر السياحة الحوافز لتنظيف البيئة من خلال مراقبة الهواء، الماء، التلوث، الضجيج، معالجة النفايات، كما تساهم السياحة في تحسين الصورة الجمالية للبيئة من خلال برامج تنسيق المواقع، والتصاميم الإنشائية المناسبة، إستخدام اللوحات التوجيهية وصيانة المباني.

ت– الأهمية الاجتماعية (سيليني، بوقرن، و عنون، 2020، صفحة 72): تكمن أهمية قطاع السياحة من الناحية الاجتماعية فيما يلي:

1. زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي بمختلف عادات وشعوب الطرف الآخر واهتمام الشعوب المضيفة بعادات وشعوب وقيم أجدادها وآبائها والحفاظ عليها من الزوال والاضمحلال.

2. توفر عادات السياحة ملاذا للكثير من الطبقات الكادحة، والتي تجد فرصة للعمل في المجال السياحي بما يوفره من مناصب شغل.ما ينعكس إيجابيا على المجتمع

3. رفع مستوى الشعور بالانتماء الوطني من خلال التبادل الثقافي والحضاري.

4. التفاعل والاحتكاك بين سكان المنطقة السياحية المزارة من جهة ومن جهة السياح ، سواء كانوا من حملة جنسية نفس البلد أوجنسيات أخرى ، الأمر الذي يفضي إلى التبادل الاجتماعي.

ث– الأهمية الثقافية: (أمحمدي بوزينة، 2016، صفحة 84) تمكن السياحة من الإحاطة بثقافات مختلف المناطق، وبالتالي يزداد التفاهم المشترك والإحترام وتلاقي القيم والعادات قبولا من الجانبين وتخلق روح الوحدة بين المجتمعات، وتقريب المسافات الثقافية بينهم، إضافة إلى أن السياحة تمكن من معرفة ماضي الشعوب وتاريخها وحماية التراث التاريخي والحضاري للشعوب مما يزيد من حركة الإتصال والتواصل فيما بينها، مما قد يؤدي لتطوير السياحة المحلية في الكثير من دول العالم، كما توفر السياحة الحوافز وتساعد على دفع تكاليف المحافظة على المواقع الأثرية والتاريخية، والتي إذا لم يتم الحفاظ عليها ستتعرض للدمار والتدهور، وبالتالي إلى ضياع التراث التاريخي للمنطقة، إضافة إلى ما يلي:

1. المحافظة على الموروثات التاريخية والثقافية والأنماط المعمارية المعاصرة المميزة.
2. إحياء الفنون والمناسبات التقليدية والصناعات التقليدية وبعض مظاهر الحياة المحلية.
3. تساعد العائدات السياحية مختلف المتاحف والمرافق الثقافية المختلفة مثل المسارح، كذلك تنظيم المهرجانات والمناسبات الثقافية كونها عناصر جذب للسياحة الداخلية والخارجية.
4. دعم التبادل الثقافي بين المجتمعات (السياح والسكان).

ج– الأهمية السياسية: تساهم السياحة في تحسين العلاقات بين الدول، من خلال تدعيم الصداقة بين شعوب تلك الدول بفضل العلاقات الودية التي تنشا بينها، كما يجب الإشارة إلى أن النتائج الإيجابية للسياحة محققة على المستويين الإقتصادي والإجتماعي من شأنها أن تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية، فضلا عن نشر السلام العالمي (بوحديد و يحياوي، 2016، صفحة 116).

ثانيا–التأثيرات السلبية.

أ– من الناحية الإقتصادية:

1. إرتفاع الأسعار والتضخم: تؤدي الحركة السياحية، وخاصة منها الخارجية إلى إتصال مجتمع إستهلاكي مع مجتمع نصف إستهلاكي أو حتى تحت إستهلاكي (الدول النامية) إلى نشأة عادات إستهلاكية في الدول المتخلفة خاصة، بحيث تكون هذه العادات غير مرتبطة بمستوى المعيشة في البلد المستقبل للسواح الاجانب، كما أن إرتفاع الأسعار يؤدي إلى إحداث التضخم، مثل تونس، المغرب، الجزائر (منير عبودي، 2016، صفحة 34).

2. خلق تنمية إقتصادية غير متوازنة (عبد الحليم دراركة، محمد أبو رحمة، عبد الرزاق العلوان، و يوسف الكافي، 2014، صفحة 293): يرى الإقتصاديون أن الإقتصاد المتنوع يعطي فرصا أفضل من الإقتصاد الأحادي في النمو وتحقيق التنمية. والسياحة قطاع موسمي هش رغم أهميته الإقتصادية وذلك أنه عرضة لتقلبات المزاج والأسعار وتباين قدرات ومهارات الترويج والتسويق السياحي والمتغيرات الإجتماعية الأخرى، ولذلك فإن إدخالها كبديل لقطاع إقتصادي آخر كازراعة مثلا يمكن أن يشكل خطورة كبيرة على الإقتصاد. والأفضل بالتالي ان تكون السياحة إضافة توسع قاعدة الإقتصاد لا جديدا يحل مكان القديم. على كل يمكن أن يكون الإعتماد الزائد على مقبولا عندما لا تتاح لمكان أو إقليم أو دولة خيارات أخرى (زراعة، صناعة).

ويرتبط مفهوم إقتصادي آخر بمشكلة الإعتماد الزائد على السياحة وهو الفرصة الضائعة فالمال الذي يصرف على السياحة أو في أي مشروع سياحي يمكن أن يصرف على أي قطاع أو مشروع إقتصادي آخر.فإذا لم تحقق السياحة المردود المرجو منها تكون قد أضاعت فرصة إستثمار ذلك المال في القطاع أو المشروع المناسب، وبالتالي تكون الخسارة خسارتين.

3. التمركز: إن عدم التوازن في الأجور والحظوظ بين موظفي القطاع السياحي والقطاعات الإقتصادية الأخرى، وكذلك الإمتيازات فهذا القطاع يؤدي إلى هروب الإطارات من القطاعات الأخرى إلى القطاع السياحي الذي يوفر فيه للعامل حظوظ أكثر من العامل في القطاعات الإقتصادية الأخرى ، كما أن تركيز الخدمات والمرافق السياحية في المدن الكبرى يؤدي إلى خلق النزوح الريفي كما هو الحال في إسبانيا (منير عبودي، 2016، صفحة 34).

4. الطابع الموسمي لوظائف العمل: ومن الأمور المؤدية لذلك هي مرونة الطلب السياحي الكبير، حيث ان السياحة ظاهرة تتأثر إلى حد كبير بالتقلبات الإقتصادية والسياسية والأمنية والمناخية والإجتماعية والتشريعية وغير ذلك من العوامل، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث من حوادث عنف وإرهاب في بعض الدول العربية السياحية المشهورة وما ترتب عليه من الإنخفاض في معدلات العمل والأشغال مما أدى في النهاية إلى أن بعض المنشآت العاملة في المجال السياحي أغلقت أبوابها أمام العاملين لديها، وبعد أن كانت السياحة تمثل لهم مصدر الدخل الوحيد (الغزواني، 2017، الصفحات 71-72).

5. إمكانية تراجع الفوائد الإقتصادية: تتراجع الفوائد للسياحة إذا كانت المرافق السياحية يملكها مستثمرون أجانب ويعمل بها أجانب كذلكن وإذا ما كانت الخدمات والمواد اللازمة للنشاط السياحي مستوردة من الخارج (يوسف كافي، 2014، صفحة 43).

ب-من الناحية البيئية والعمرانية

1. الأضرار البيئية: (رابحي و كواش، 2011، صفحة 7)

- تلحق السياحة الضرر بالمواقع الأثرية والبيئة نظرا للإستعمال المفرط لها، وكنتيجة للممارسات الضارة التي تتعرض لها هذه المواقع كالسرقة والتخريب.
- إن التوسع في تشيد المباني السياحية ومناطق التوسع السياحي على حساب الاراضي الزراعية والغابات في كثير من الحالات أو على الشواطئ يضر بالواقع البيئي للمنطقة.
- إن التوسع النشاط السياحي ينتج عنه التلوث كتلوث المياه والهواء والضوضاء وهي من مسببات الأمراض.
- تتسبب السياحة في إنقراض أنواع من الحيوانات وأصناف نباتية وتهديد أعداد أخرى.

2. الأضرار العمرانية: (قريد و خشمون، 2017، صفحة 4)

- إعادة هيكلة البيئة العمرانية وتغيير استخدامات الأراضي عن طريق التوسع في إقامة المنشآت السياحية، واستبدال بعض الأنشطة والخدمات بأخرى سياحية دون مراعاة لطبيعة المنطقة التراثية.
- تدني كفاءة شبكات البنية الأساسية والخدمات الحيوية كالمياه والصرف الصحي، وذلك نتيجة تزايد معدلات الاستهلاك من قبل السياح بجانب السكان المحليين.

ت– من الناحية الاجتماعية: (الغزواني، 2017، الصفحات 72-73)

للسياحة بعض التأثيرات الإجتماعية الضارة يمكن إجازها في النفاط التالية:

1. التحولات الإجتماعية: تتطلب السياحة الإهتمام بالمناطق السياحية المختلفة وتعميرها وإعدادها لإستقبال السائحين بما في ذلك أماكن الإقامة المختلفة مثل الفنادق والقرى والمنتجعات، بالإضافة إلى مراكز الترفيه وسبل المواصلات، عن طريق الإستعانة بأحدث الطرق التكنولوجية وأساليب الحياة العصرية والتي تتولد عنها قيم وتقاليد جديدة غير مألوفة بصورة سريعة ومفاجئة بالنسبة لسكان هذه المناطق، وهي عادة ما تختلف عن موروثاتهم الحضارية والإجتماعية والمعايير الخلقية التي نشئوا وتربوا عليها، مما يؤدي إلى تحولات وتغييرات جذرية في هذه المجتمعات.

2. التدهور الأخلاقي والإجتماعي: هذه المشكلة تعاني منها على وجه الخصوص الدول السياحية النامية والتي تتميز بإنتشار البطالة فيها وإنخفاض مستوى الدخول الفردية بشكل كبير، حيث يستغل عدد من أفراد هذه الدول الحالة المادية الجيدة للسائحين لمحاولة تحقيق مكاسب مادية سريعة وغير مشروعة حيث يظهر الوسطاء والطفيليين وتجار السوق السوداء وغيرهم من المستغلين والمروجين لوسائل الدعاية والبيع غير المباح، كما تنتشر أيضا ظاهرة التسول وخاصة بين الأطفال الصغار في هذه الدول للحصول على الأموال من السائحين، كذلك فإن السائحين هنا يكون من السهل عليهم الوقوع فريسة لعمليات السطو والسرقة والنصب وأي نوع من انواع المضايقات الإجتماعية وذلك لسهولة التعرف على مظهرهم.

3. النفور الإجتماعي: تتعلق هذه المشكلة بوجود الإختلافات العرقية والدينية والقومية وغير ذلك بين السائحين والسكان المحليين والذين نجد بينهم من يعتز بإنتمائه الديني والعرقي بصورة مبالغ فيها جدا لدرجة رفضه لكل عنصر دخيل أو غريب يأتي إلى زيارة أرضه، خاصة إذا ما إرتبط الأمر بوجود أنماط سلوكية وإستهلاكية مختلفة من قبل هذا العنصر.

4. عدم التوازن الإجتماعي: تتعلق هذه الخاصية بالمستوى الكبير لإنفاق السياح، والذي يفوق عادة مستوى إنفاقهم في مواطنهم. والذي يتجاوز مثيله الخاص بالسكان المحليين مما يعرض الفئة الأخيرة لضغوط نفسية متباينة في ظل الإحساس بأفضلية السياح وضخامة إمكاناتهم وعلو شأنهم الإجتماعي وهو إحساس خفي لا يدركه السواح الذين يسعون إلى إستثمار إجازتهم والإستمتاع في ظل أفضل الظروف التي تتيحها إمكاناتهم المادية.

ث–من الناحية الثقافية: (رابحي و كواش، 2011، صفحة 6)

1. إن إختلاف العادات والتقاليد والفكر والدين بين المضيف والسائح يسبب تصادما ثقافيا.
2. حدوث شرخ في العرض السياحي للبلد كنتيجة لصدم الضيف بالمستضيف.
3. فقدان الهوية في المجتمعات نتيجة الإستلاب الثقافي.
4. ضياع إمكانية تعبئة هذه الطاقات في مخطط التنمية المستدامة بهدف التنمية الحضرية لمجتمع الوجهة.

المطلب الثاني: أساسيات حول الاستثمار السياحي

تعد الاستثمارات السياحية ذات أهمية كبيرة نظرا لما تحمله من إيجابيات عديدة وبوجود تنويع في إمكانيات ومقومات القطاع السياحي يحفز الراغبين في الإستثمار على إقامة المشاريع الاستثمارية في هذا القطاع خاصة إذا توفر فيها أكثر العوامل الجاذبة، لهذا سيتم تقسيم هذا المطلب إلى ماهية الإستثمار السياحة (الفرع الأول) إستقطاب الإستثمار السياحي(الفرع الثاني)

الفرع الأول: ماهية الاستثمار السياحي.

للتعرف أكثر على الإستثمارات السياحة سيتم التطرق إلى إل مفهوم الإستثمار السياحي (أولا) ثم إلى مجالات الإستثمار السياحي (ثانيا).

أولا – مفهوم الإستثمار السياحي.

أ- تعريف الإستثمار السياحي.

عرفته المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي بأنه "التنمية الإستثمارية والتي تلبية إحتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، والتي تتحقق متطلبات المسائل الإقتصاديه والاجتماعية والثقافيه ،ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوى ودعم نظم الحياة" (قسوري، 2021، صفحة 81).

وعرفه البعض على أنه "كل إقامة لمنشآت سياحية، وفق القواعد المتعلقة بالفندقة وأسس الإستثمار بشكله العام، والتي تقام داخل مناطق التوسع السياحي وتعتمد بشكل أساسي على العقار السياحي المهيأ لإنجاز هذه البرامج المحددة في مخطط التهيئة السياحية" (سعيداني، 2017، صفحة 7).

كما يعرف أيضا بأنه" توظيف أموال من أجل خلق رأس المال المادي و رأس المال البشري من أجل تطوير قطاع السياحة كبناء الفنادق والمنتجعات السياحية، وتحسين الخدمات السياحية وتدريب وتحسين مستوى العمال التابعين لقطاع السياحة وبصفة عامة مهو ذلك النشاط الذي ينتج عنه قيمة مضافة في مجال السياحة (صالح و عبدلي، 2018، صفحة 255).

ب- خصائص الاستثمارات السياحية

تتميز الاستثمارات السياحية بجملة من الخصائص أهمها: (سعيداني، 2017، صفحة 7)

1. الاستثمارات السياحية تكون في اصول ثابتة ولمدة طويلة من 20 سنة الى 25 سنة مما يترتب عنها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة .
2. العائد من الاستثمارات السياحية ليس سريع نظرا لطول مدة الاستثمارات.
3. الاستثمارات السياحية لا تستطيع تغيير منتجاتها بالمشاريع الأخرى .
4. تحتاج الاستثمارات السياحية إلى مستوى عالي من التشغيل وعمالة مدربة ومؤهلة لذالك .

5. الاستثمارات السياحية لا تحتاج الى عناصر معقدة كالتكنولوجيا مثلا ، فهى تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري.
6. تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي دولة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي.
7. تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات الغير منظورة ، ولا يمكن نقلها من مكان إلى آخر.

ت- أنواع الاستثمارات

يمكن تقسيم الاستثمار السياحي إلى قسمين: (شاهد و دفرور، 2016، صفحة 29)

1- استثمار في مجال الخدمات السياحية: ويشمل العديد من القطاعات والخدمات الأساسية للنشاط السياحي وينقسم بدوره إلي:

- خدمات الإقامة : وتشمل الفنادق والمنتجعات السياحية وكل ما يتعلق بإقامة السايح من خدمات مرافقة كالاطعام، الخدمات الترفيهية الأخرى .
- خدمات النقل : تشمل تشييد الطرق وتوفير سيارات النقل السياحي وكذلك بناء المطارات وتوفير خطوط النقل بين بلاد السايح والبلاد المضيفة .
- خدمات الاتصالات: وتشمل توفير شبكة الهاتف النقال خاصة في المناطق الصحراوية التي يزورها السياح كذلك توفير خدمات الإنترنت بتدفق جيد وهذا من أجل توفير كل الظروف لمتعة السائح.

2-استثمار في الثروة السياحية ويشمل العديد من المجالات التي تمتلكها الدولة ومنها

- الاستثمار في الموارد الطبيعية وذلك بالاهتمام بالموارد الطبيعية للدولة المضيفة وذلك من خلال المحافظة عليها
- الاستثمار في الموارد الثقافية وذلك من خلال تشجيع وتنظيم المهرجانات الثقافية والمحافظة علي الآثار وفتح المناطق الأثرية أمام القطاع العام والخاص للاستثمار فيها.

ثانيا-مجالات الاستثمار السياحي. (شاهد و دفرور، 2016، الصفحات 31-32)

لقد تعددت مجالات الاستثمار السياحي إلى العديد من الأنواع وهدفها كلها خدمة السائح وتحقيق الرفاهية المنشودة له بداية من اختياره لوجهته السياحية إلى قدومه إلى البلد المستضيف ومن ثم إقامته وكل الخدمات المرافقة لخدمات الإقامة وكذلك النقل من تأجير السيارات والحافلات إلى الوكالات التي تقوم بجولات من أجل تحقيق ما ينشده السائح فيكون استثمار كذلك في المنتج السياحي كإنشاء المدن الترفيهية والقيام بالمهرجانات الثقافية وترميم المزارات الدينية دون أن ننسى خدمات الاتصالات التي أصبحت من ضروريات العصر والتي بدو□ا لا تكتمل متعة السائح خاصة مع السياح الذين لديهم أعمال ولا يمكن أن ينقطعوا عنها كليا ومن أهم الاستثمارات هو الاستثمار في الموارد البشرية التي تخص قطاع السياحة ومالها من تأثير مباشر على الخدمات

المقدمة للسياح علما بان العلاقة تكون غالبا مباشرة بين مقدم الخدمة والسائح وسنحاول أن نشرح مجالات الاستثمار السياحي كل على حدى كالتالي:

أ- الاستثمار في خدمات الإقامة:

إن خدمات الإقامة تعد من أهم الخدمات التي تقدم للسائح حيث أنها لها أهمية كبيرة في القطاع السياحي فالسائح يقضي وقتا كبيرا في الفندق بالإضافة إلى أن 40 %من دخل السائح ينفق على خدمات الإقامة وعليه فإن من المهم لكل دولة تريد تنمية قطاع السياحة أن تقوم بتشجيع الاستثمارات في هذه الخدمة من بناء الفنادق والخدمات المرافقة لها. ويعتبر الفندق هو ذلك المكان الذي يحصل فيه المقيم أو السائح أو العميل على جميع خدمات التي بإمكانه الحصول عليها في منزله ولكن نظير اجر متفق عليه مسبقا ،وتتعدد أنواع أماكن الإقامة إلى العديد من الأشكال نذكر منها:

1. **الفنادق بأنواعها** : وتختلف أسعارها حسب الخدمات المقدمة ويتم تصنيفها حسب 06 درجات وهي:
   - فنادق الدرجة الممتازة (خمس نجوم ديلوكس).
   - فنادق الدرجة الاولى(خمس نجوم).
   - فنادق الدرجة الثانية (أربع نجوم).
   - فنادق الدرجة الثالثة (ثلاث نجوم).
   - فنادق الدرجة الرابعة (نجمتان).
   - فنادق الدرجة خامسة (نجمة واحدة).
2. **الموتيلات** :هي فنادق مخصصة للمسافرين وتكون على حواف الطرق السريعة ينزل فيها أصحاب السيارات والدراجات النارية وتكون أسعارها مناسبة وخدماتها متوسطة.
3. **المنتجعات** :هي مناطق إقامة ذات جودة عالية تتوفر فيها العديد من المرافق بحيث يمكن للسائح قضاء عطلته فيها بدون التنقل إلى مكان أخر ومن أهم المنتجعات في العالم منتجع شرم الشيخ في مصر.
4. **المخيمات** : وهي من الأنواع القديمة للإقامة حيث تنصب من اجل قضاء أيام مؤقتة غالبا وغالبا ما تنصب بجوار مرافق المياه وفي مناطق يسهل الوصول إليها.
5. **بيوت الشباب:** وهي معدة لإقامة الشباب وتكون خدماتها بسيطة وأسعارها رخيصة أي تتناسب ودخل الشباب.
6. **الايواء الخاص** : وهو قيام الأفراد بإعداد غرف خالية في منازلهم ويتم تأجيرها للسياح في المواسم السياحية وتنتشر هذه الظاهرة في تونس بصورة كبيرة خلال موسم الصيف إذ أن العديد من العائلات التونسية تقوم بكراء غرفة أو غرفتين أو كامل المنزل إلى السواح.

ب- الاستثمار في الشركات السياحية:

إن للشركات السياحية دور كبير في تطوير السياحة فهي المسؤولة عن عرض المنتج السياحي وتقديمه للسواح فهي تقوم بطبع المنشورات الإعلانية وتقوم بإعداد وتنظيم البرامج السياحية والرحلات الشاملة والقيام بالحجوزات للرحلة السياحية ، حيث أنها تقوم بكل ما يتعلق بالرحلة السياحية بداية بالإعلان والترويج ومن ثم القيام بها ومنها من تقوم بعمل البحوث والدراسات التي

تخص الطلب والعرض السياحي، وعليه فإن الشركات السياحية لها دور كبير في قطاع السياحة عموما من خلال تنشيطها وتطويرها وتعود على المستثمر بالربح.

ورغم الصعوبات التي تواجهها هذه الشركات في السنوات الأخيرة وخاصة بعد انتشار الإنترنت وكثرة مستعمليه حيث أصبح يتم القفز على هذه الشركات من خلال البيع المباشر للعملاء وإلغاء دورها على الرغم من أن العديد منها عرفت كيف تتعامل مع هذه الطفرة التكنولوجية من خلال بيع منتجاتها عبر الإنترنت.

و مما سبق يتضح بأن الشركات السياحية لها دور كبير في تنمية السياحة وتطويرها وذلك من خلال إيصال المنتج السياحي إلى المستهلك وعليه فأن على الدول التي تريد تطوير السياحة أن تهتم بهذه الشركات وتعطيها مجموعة من التسهيلات والحوافز من اجل زيادة الاستثمار فيها.

ت- **الاستثمار في الموارد البشرية:**

إن للعنصر البشري أهمية كبيرة في قطاع السياحة لأن الخدمات المقدمة في هذا القطاع ترتبط ارتباطا وثيقا بمقدمها وعليه فإن الاستثمار في العنصر البشري في هذا القطاع يعد من الركائز الأساسية في نجاحه في كل دولة تريد الارتقاء بهذا القطاع وعليه فإن العديد من الدول أنشأت مدارس ومراكز تدريب تهتم بتخريج يد عاملة مؤهلة كفأه وكذلك فعلت الشركات الكبرى في القطاع السياحي حيث تقوم برسكلة العمال وإقامة دورات تكوينية وتربصات من اجل تحسين أدائهم.

الفرع الثاني إستقطاب الإستثمار السياحي

يستلزم على أي دولة من اجل استقطاب الاستثمار السياحي توفر مجموعة من العوامل الجاذبة له، بالإضافة إلى توجد مقومات أساسية لقيام هذا النوع من الاستثمار وهذا ما سنتطرق له كما يلي: (زايد، 2018، الصفحات 67-68)

أولا-عناصر الجذب السياحي: يمكن تلخيصها في عدة نقاط كما يلي:

أ- **عناصر المواقع السياحية** :و تشمل العناصر الطبيعية مثل : أشكال السطح و المناخ والغابات، و عناصر من صنع الإنسان كالمتنزهات و المتاحف والمواقع الأثرية التاريخية؛

ب- **النقل** :فالنقل بأنواعه من طرق و وسائل النقل.. (البرية والجوية والبحرية

ت- **أماكن الإيواء** :مثل الفنادق، أو أماكن النوم الخاصة مثل بيوت الضيافة.

ث- **التسهيلات المساندة** :نذكر منها الإعلان السياحي و البنوك و الإدارة السياحية.

ج- **خدمات البنية التحتية** :كالمياه و الكهرباء و الاتصالات و الأسواق

ثانيا-المقومات السياحة:

ترتكز السياحة على مجموعة من المقومات الضرورية نذكر منها:

أ- **المقومات الطبيعية** :وتمثل كل الظروف المناخية وتمايز الفصول، مناطق دافئة، حمامات معدنية... أي كل مظاهر جذب السواح.

ب- **المقومات البشرية** :وتتمثل في الجوانب التاريخية كالآثار، المعالم، الشواهد، الأطلال، الفنون الشعبية المختلفة، الثقافات والعادات لدى السكان.

ت- **المقومات المالية والخدمية** :وتتمثل في مدى توافر البنى التحتية، كالمطارات النقل البري والجوي، والبنوك، العم ارن، ومدى توافر الخدمات المكملة كالبريد، الإطعام، الفنادق، المقاهي، مراكز الترفيه والتسلية. كما تعتمد السياحة على قدرات الدول على تشجيع السياحة بما تقدمه من تسهيلات ومستوى للأسعار، وقدرة دعائية على مختلف وسائل الإعلام من أجل جذب السائحين، مواصلات سهلة، أمن واستقرار ورعاية صحية كاملة وحسن معاملة وقدرة على إبراز جميع الجوانب التي تهم السائحين بمختلف فئاتهم ورغباتهم

الفصل الثاني:
دور الإستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر

الفصل الثاني: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر.

تمثل السياحة في الجزائر قطاعا إقتصاديا أساسي لتنمية الإقتصاد والمجتمع لهذا يعد تسطير أهداف وغايات للتنمية السياحية أمرا ضروريا ، لأنها تحدد مسار السياحة، حيث تعمل السياحة على زيادة زيادة إيرادات عملية لأقصى حد،مع تقليل الآثار البيئية والإجتماعية والثقافية لأدنى حد، فالجزائر حددت جملة أهداف، من أجل رفع مستوى السياحة، وتفادي قدر الإمكان العراقيل والمشاكل الممكنة وبالتالي تحقيق تنمية إقتصادية، ومن ثم الدخول في السوق العالمية وتحسين السياحة الداخلية، وقد سطرت لذلك مجموعة الأهداف النوعية الضرورية لدفع عجلة النمو السياحي ومن ثم النمو الإقتصادي نظرا لتمتع الجغرافيا والتاريخ والحضارة لتعطي للمنطقة مؤهلات ومقومات سياحية رائعة ومتنوعة تفتقر إليها أغلب الوجهات السياحية العالمية، لذلك، فإن استغلال هذه المقومات استغلال عقلانيا ورشيدا بإمكانه الرقى بالصناعة السياحية لتصبح الجزائر من بين أهم المقاصد السياحية في العالم وهو ما ينعكس إيجابيا على باقي القطاعات الأخرى، وذلك من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر الذي لديه إيجابيات عديدة قد تفوق سلبياته في حالة تسطير سياسة تتماشى معه.

وعليه سنقوم في هذا الفصل بدارسة المقومات السياحية في الجزائر ومن تم مؤشراتها الاستثمار في الجزائر من خلال المبحثين .

المبحث الأول: تشخيص واقع قطاع السياحة في الجزائر.

المطلب الأول: تقديم عام لقطاع السياحة في الجزائر

تعتبر المقومات السياحية من إمكانيات طبيعية و والبشرية ومادية من أهم عناصر الجذب السياحي لأي بلد، والجزائر من البلدان التي تتمتع بعدة مؤهلات و مقومات تجعلها قبلة سياحية. لذلك سيتم عرض إمكانيات السياحة في الجزائر (الفرع الأول) ثم التطرق

الفرع الأول: إمكانيات السياحة في الجزائر.

أولا –المقومات السياحية في الجزائر:

تتمتع الجزائر بمقومات طبيعية وحضارية غاية في الأهمية وهو ما يجعلها من أهم الوجهات السياحية في إفريقيا من شأنه أن يساهم في النهوض بالقطاع السياحي وتنميته، و يتم فيما يلي عرض أهم الإمكانيات السياحية للجزائر: (قسوري، أهمية الموروث الثقافي على تنمية السياحة في الجزائر، الصفحات 10-11)

أ– المقومات الطبيعية، التاريخية، الثقافية، والدينية

1. المقومات الطبيعية : وتتميز بمقوماتها :

- **الساحل:** يمتدعلى طول (1200كلم)، يتميز بإرتفاعه وتكونه الصخريأنجزت بالقرب من هذهالمرتفعات الساحلية عدة مدن أصبح البعض منها يكتسي أهمية كبيرة في السياحة الساحلية،كما أن البعض من هذه المدن حضيت بتجهيزات سياحية مهمة من : فنادق، قرى سياحية، ومخيمات صيفية،..
- **المناطق الجبلية:** تتمثل في مرتفعات الأطلس التلي الذي يقطع الجزائر من الشرق إلى الغرب، حيث أن هذه المرتفعات تشكل فرصة كبيرة لسياحة الإستكشاف والراحة، بالإضافة إلى الأطلس الصحراوي الذي يختلف عن سابقه في المناظر، المناخ، والنباتات؛
- **الصحراء:** تختلف المناطق الصحراوية عن المناطق الشمالية من حيث طبيعتها الجغرافية، تضاريسها، نباتاتها، مناخها، كما تختلف وتتنوع هذه المناطق فيما بينها. تكتنز هذه المناطق معالم أثرية غنية بالتماثيل والأحجار المصقولة، وصنفت العديد من هذه المواقع الأثرية ضمن التراث العالمي؛
- **الحمامات المعدنية:** تزخر الجزائر بحمامات معدنية طبيعية أثبتت التجارب العلمية أنها صالحة للعديد من الأمراض، وشيدت أمام هذه المياه مراكز صحية ومراكز إستجمام وترفيه.

2. المقومات التاريخية، الثقافية، والدينية:

تزخر الجزائر بعدة معالم تاريخية وثقافية ودينية جديرة بأن تلقى العناية والإهتمام الكافيين من طرف الدولة وكذا السياح، فعلى مر العصور توالت على الجزائر عدة حضارات مختلفة منها: الحضارة الفينيقية التي تمركزت في المدن الساحلية،الحضارة القرطاجية،الحضارة الرومانية التي إستقرت في الجزائر قرابة 5 قرون، وأعطى هذا الغزو لحضارة الجزائر بعداًكبيراً بتحفيز حركة عمرانية

قوية توجد أثارها في المناطق الداخلية للبلاد، لتليها الحضارة "الوندالية" و"البيزنطية"، وفي الأخير الحضارة الإسلامية. هذا بالإضافة إلى التراث التقليدي الجزائري الذي يعدّ بمثابة التغيرات الصادقة عن أنماط معيشة الجزائريين، فالصناعات التقليدية تختلف وتتنوع من منطقة لأخرى حسب العادات والتقاليد المختلفة التي ميزت هذه الجهات.

ب- المقومات المادية :

لا تقتصر المقومات السياحية على الإمكانيات الطبيعية والحضارية والتاريخية فحسب، بل تدعم هذه الإمكانيات بأخرى مادية لتسهيل إستفادة السائحين، وتتمثل الإمكانيات السياحية المادية في توفير طاقة فندقية باختلاف تصنيف وحداتها لتتناسب مع مختلف المستويات الإقتصادية للسائحين، إضافة إلى البنية التحتية كالطرقات، المطارات، الموانئ، وشبكة الاتصالات، والتي تساهم في تدعيم كل القطاعات ومنها قطاع السياحة، وما يترتب على ذلك من إستقطاب مزيد من السياح، وإطالة مدة إقامتهم بالبلد السياحي المضيف.

ثانيا – أنواع السياحة في الجزائر

تتوفر الجزائر على عدة أصناف سياحية، لكل نوع خصائصه التي ينفرد بها عن باقي الأنواع وفيما يلي هذه الأنواع: (روقات، 2023، الصفحات 843-844)

1. **السياحة الساحلية:**

من المعروف أن الساحل الجزائري يمتد إلى 1200 كم، تخلله شواطئ بديعة وغابات أخاذة وسلاسل جبلية ذات مناظر ساحرة على طول الشريط الساحلي، لكن بالرغم من إنتشار الهياكل السياحية في المناطق الساحلية، إلا أن فاعليتها لا تزال دون المستوى المطلوب وذلك لأسباب عديدة أهمها :

- غياب رؤية واضحة تجاه السياحة في الجزائر.
- المنافسة وتهميش القطاع الخاص وقلة الإعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع.

لذا لابد من توفير وتحسين الظروف التي تتلاءم مع طبيعة المنطقة.

2. **السياحة الصحراوية:**

تتوفر الجزائر على صحراء شاسعة بها كل المقومات الضرورية لإقامة سياحة ناجحة ومن هذه المكونات واحات منتشرة عبر أرجائها، ومبانيها المتميزة بهندستها والسلاسل الجبلية والرسوم المنقوشة على الصخور، بالإضافة إلى سفن الصحراء (الجمال) التي تثير فضول السائح الغربي لرؤيته أو لركوبه، فإتساع الصحراء الجزائرية تستلزم تبني إستراتيجيات تختلف عما يمكن تبنيه في المناطق الشمالية، وإذا عوامل قد يقع عليها إجماع مثل الهياكل والأمن والخدمات، فإن هناك قضايا أكثر إلحاحا بالنسبة للسياحة الصحراوية أهمها النقل البري الجوي، ولتجاوز هذا المشكل يستوجب تخصيص إستثمارات كافية لترقية المرافق الضرورية كشق الطرق وتخصيص طائرات للرحلات الداخلية بين المناطق التي يتوافد عليه السياح، وفتح خطوط دولية مباشرة لتسهيل تنقل المسافرين من وإلى هذة المناطق.

3. **السياحة الحموية:**

هي السياحة المتعلقة بالعلاج الجسمي والنفسي وأمراض أخرى وتمارس من أجل الشفاء التام اوالتخفيف من الالم والأوجاع وتستخدم فيها الينابيع المعدنية كواسطة أساسية للعلاج عن طريق الاستحمام أو الشرب ، وتلعب المياه المعدنية أهمية بالغة في السياحة الداخلية حيث تتوفر الجزائر على 202 منبع مائي يتم إحصاوءها علي المستوى الوطني، وهذه المنابع مختلفة الخصائص الفيزيائية والكيميائية من حيث نسبة المعادن والفوائد العلاجية

4. **السياحة المناخية**

تتمتع الجزائر بتنوع ميزاتها المناخية الأمر الذي يساعدها علي تنويع خدماتها السياحية وعموما نميز وجود ثلاث أنواع من المناخ :

- المناخ المتوسطي شمالا.
- المناخ الشبه الجاف بالنسبة للمرتفعات والهضاب العليا .
- المناخ الجاف الصحراوي جنوبا.

5. **السياحة الأثرية:**

عرفت الجزائر الحضارة عبر مختلف العصور كالحضارة الفينيقية ثم حكم قرطاج ثم احتلها الرومان تم بداية العصر العربي والإسلامي، هذا التاريخ والحضارات المتعاقبة ظلت آثارا مختلفة من مسارح مدن قديمة مثل تيمقاد تيبازة الجميلة قالمة قصور إدرار في الجنوب نجد الطاسيلي والهقار

يستفاد من السياحة المناخية في بعض الاحيان العلاج عن طريق المناخ وذلك مثال بعض الامراض التي تعالج في الجبال والبعض الاخر قرب البحار ، ونوع في الصحراء حيث عادة ما يكون للسياحة الجبلية الا في بعض الجبال التي يكون لها فصل سياحي شتوي من اجل التزلج وفصل صيفي للراحة والترفيه في حين تتم السياحة المائية بالقرب نتالانهار والبحار والبحيرات السياحية اضافة الي السياحة القراوية ، حيث يفضل عدد كبير من السياح الاقامة في القري لانها توفر لهم الهدوء والسكينة والطبيعة الجميلة

الفرع الثاني: تقييم أداء القطاع السياحي

الطاقة الفندقية

تمثل الطاقة الفندقية القدرة الإستعابية للوحدات الفندقية وكل المؤسسات المعدة لاستقبال السياح القادمين إلى الدولة السياحية المضيفة، و تعد الطاقة الفندقية أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم هذا القطاع في بلد معين، و بالنسبة للجزائر فقد

عرف القطاع الفندقي تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة بعد انتهاجها لإستراتيجية وطنية لتنمية القطاع السياحي، و فيما يلي نستعرض تطور طاقات الإيواء في الجزائر 2015-2020حسب الجدول التالي

جدول تطور الإيواء السياحي في الجزائر فترة 2020 -2015

التصنيف	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حضري	47962	15566	86169	71274	80470	86381
ساحلي	38030	50030	32631	58132	32926	97132
صحراوي	6363	4780	9284	4775	5895	2996
حموي	8663	1024	2664	5024	4502	5984

تطور تدفقات السياح إلى الجزائر :يعتبر مؤشر التدفق السياحي أهم مؤشر يبرز مدى تطور القطاع السياحي في العالم،

جدول تطور الوافدين خلال الفترة 2020 - 2010

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الوافدين	2070	2395	2634	2733	2301	1710	2039	2451	2657	2371	591

المطلب الثاني تحديات تطور قطاع السياحة في الجزائر.

قطاع السياحة كغيره من القطاعات مر بالعديد من المراحل ليصل إلى ما هو عليه اليوم وواجهنه العديد من العقبات لذلك يتناول هذا المطلب السيرورة التاريخية لظهور السياحية في الجزائر (الفرع الأول) ولمعرفة مدى قوة القطاع السياحي سيتم التطرق إلى تقييم واقع القطاع السياحي (الفرع الثاني)

الفرع الأول: السيرورة التاريخية لظهور السياحية في الجزائر.

يعود ظهور السياحة في الجزائر إلى العهد الاستعماري عرفت السياحة بداية لتطورها، و سنتطرق في هذا الفرع إلى تاريخ النشاط السياحي قبل الإستقلال (أولا) و بعد الاستقلال(ثانيا).

أولا– قبل الاستقلال :منذ زمن بعيد عرفت الثروات السياحية الجزائرية إقبال من طرف الأجانب بحيث: (طعبة و بشيرة، 2017، الصفحات 333-334)

سنة 1897بداية لتأسيس النشاط السياحي و ذلك بتأسيس لجنة الاقامات الشتوية الجزائرية و التي جلبت العديد من السواح الأجانب خاصة الأوروبيين و الفرنسيين.

سنة 1916تم إنشاء لجنة السياحة، والتي كان من شأنها المساهمة في الجهود المقدمة من طرف نقابة المبادرة، بحيث تأسست نقابة سياحية في مدينة وهران 1914و نقابة سياحية في قسنطينة 1916تقوم بالتنسيق بينها لتنظيم رحلات سياحية في اتجاه الجزائر.

سنة 1918أقيم ديوان للدعاية, و لجنة خاصة بالحفاظ على المناطق السياحية.

سنة 1919تم تأسيس فيدرالية السياحة تجمع كل النقابات التي كانت موجودة آنذاك، كما تأسست أيضا في نفس السنة فيدرالية الفندقة و نظمت عدة رحلات إلى الصحراء، بحيث استفادت 20نقابة سياحية من دعم مالي من طرف الحكومة الفرنسية، كما قررت الحكومة الفرنسية آنذاك تقديم إعانات مالية لأصحاب الفنادق السياحية.

سنة 1929إنشاء القرض الفندقي المتخصص في منح القروض للمستثمرين في السياحة و هو بمثابة بنك أنش ئ لتشجيع و توسيع وتجديد الفنادق

سنة 1931تأسس الديوان الجزائري للنشاط الاقتصاد و السياحيDFALAC( ) و الذي أصبح فيما بعد يسمى مركز التنمية السياحية و يهدف إلى تنمية السياحة و استمر نشاطه حتى بعد الاستقلال, و كانت السياحة في تلك الفترة تجلب الطبقة الغنية.

سنة 1945بعد الحرب العالمية الثانية ظهر نوع ثاني من مستهلكي السياحة بعد التشريع الاجتماعي الخاص بالتسلية, هم السواح ذو الطبقات الدنيا، و اثر ذلك ظهر في الجزائر نوعا آخر من السياحة خاصة بالإقامات و أخرى خاصة بالجولات.

سنة 1957وضع برنامجا للتوسع في التهيئة السياحية التي كانت موجودة جاء في مشروع قسنطينة و الذي نص على انجاز 17200 غرفة فندقية في النواحي الحضرية و 1130غرفة في المناطق الساحلية و مناطق المياه المعدنية و الصحية، إلا أن هذا البرنامج لم يتم تنفيذه كليا بسبب الثورة التحريرية.

سنة 1950ارتفع عدد السواح في الجزائر نظرا للتشجيع و الدعم الذي لقيه القطاع من قبل السلطات الاستعمارية حيث قدر عددهم بنسبة 150ألف سائح.

إلا أن و رغم هذه الإمكانيات و الهيئات التي سخرتها فرنسا للسياحة لم تعطيها البعد الحقيقي، فإذا كانت أحد أهداف النشاط السياحي التنمية الاقتصادية للبلاد و التعريف بحضارة و ثقافة و تراث المجتمع المستقبل للسواح فإن فرنسا عمدت إلى رن طمس مقومات الشعب الجزائري و استفادت من مداخيل السياحة لتعزيز البنية الاقتصادية في ف سا و تركة الشعب الجزائري في حالة تخلف و عدم إرساء لعادات و تقاليد سياحية و فندقية مما أثر على التنمية السياحية فيما بعد الاستقلال.

كما أن ما ورثته الجزائر من قدرات استقبال لا يمكن أن يرقى إلى تغطية المناطق السياحية بالإضافة إلى عدم تنظيم القطاع من طرف مؤسسة إدارية رسمية مكلفة بالقطاع السياحي تعمل على تطويره سوى مؤسسة عمومية – أنشئت سنة 1953من اجل ترقية النشاط الزراعي و جرد الحاجيات السياحية، و مركز عائلي بن عكنون كان تابعا للضمان الاجتماعي يقوم بالإضافة إلى ذلك بتكوين عمال الطبخ و الفنادق.

و في سنة ما بين 1954و 1962عرفت الحركة السياحية تدهورا كبيرا و هذا راجع للظروف الاستعمارية التي كانت تعيشها الجزائر في تلك الحقبة، بحيث أن السياحة في تلك الفترة تحض ى بعض الفئات من المستعمرين الآتين من الخارج، أما الجزائريون فلم تكن الظروف تسمح لهم بممارسة السياحة ما عدا القليل منهم و هم الذين كانوا يهتمون بالمياه المعدنية و يتوجهون إلى الحمامات المعدنية بغرض التداوي و مما سبق عرضه نستنتج بان ظاهرة السياحة في الجزائر قد تم إدخالها إلى الجزائر عن طريق السلطات الاستعمارية.

ثانيا– بعد الاستقلال (طعبة و بشيرة، 2017، الصفحات 334-335)

بعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها حائزة على بعض المنشآت السياحية و المتمثلة في 5922سرير . و قد أنش ئ في سنة 1962الديوان الوطني الجزائري للسياحة و الذي كان من شأنه تسير و ترقية المنتوج السياحي على المستوى العالمي الدولي.

و في سنة 1963من 19جوان تأسست لجنة تسيير الفنادق و المطاعمCOGEHORE( ) و التي من شانها تسيير المنشآت الموروثة.

و في نفس السنة 1963أنشئت أول وكالة جزائريةA.T.A ( ) و تم تشريعها قانونيا رسميا في سنة 1968و كان هدفها المشاركة في تنمية اقتصاد البلاد و كلفت بتنظيم الجولات عبر الجزائر.

في سنة 1964تأسست وزارة السياحة و التي تسير جميع المؤسسات السياحية بينما كانت قبل ذلك من طرف وزارة الشباب و الرياضة و السياحة هي التي تشرف على تسيير الشؤون السياحية

في سنة 1966تم حل لجنة تسيير الفنادق و المطاعمCOGEHORE و سلم تسيير هذه المنشآت إلى الديوان الوطني الجزائري للسياحةONAT

و خلال الفترة 1962و 1966لم يشهد القطاع السياحي أي تنمية حقيقية إذ تميزت هذه المرحلة بضعف و تردي الهياكل السياحية ونقص اليد العاملة المؤهلة و انعدام الوكالات السياحية التي تتكفل بالدعاية و الإشهار و هذا راجع إلى:

اعتبار السياحة نشاطا ثانويا من طرف السلطات العمومية.

الحالة الاجتماعية للشعب الجزائري من فقر و جهل جعلت الأغلبية منهم لا يهتم بالسياحة.

انعدام العمال المؤهلين و الأكفاء في المجال السياحي.

ضعف البنية الأساسية للسياحة المتمثلة في الصناعة التقليدية و الفندقية و المرافق المصاحبة لها من وسائل الراحة و الترفيه والنقل.

انعدام الثقافة و التقاليد السياحية عند المجتمع الجزائري.

انعدام الإعلام و الإشهار و الوكالات السياحية في الخارج سوى ثلاث وسائط في كل من ستوكهولم و باريس و فرانكفورت في ذلك الوقت.

هذه الظروف دفعت الدولة إلى محاولة استغلال الثروات السياحية من خلال إحصاء شامل للمشاكل التي تعاني منها السياحة، في و فسحت المجال للاستثمار الخاص وفق القانون الصادر 26جويلية 1963و الأمر الصادر في 15سبتمبر 1966من أجل رفع قدرات الإنتاج الوطني، لكن بقيت مساهمة الخواص ضعيفة جدا حيث لم يتم انجاز إلا مشروعين في وهران و عنابة (فندقين) بينما كانت الاستثمارات الأجنبية منعدمة.

الفرع الثاني: تقييم واقع القطاع السياحي.

القطاع السياحي في الجزائر كأي قطاع يعاني من نقائص ومعوقات تحول دون تطوره وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال نقاط ضعف القطاع السياحي في الجزائر (أولا) ولأنه يجب معالجة هذه المعوقات من خلال إستراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر (ثانيا)

أولا نقاط ضعف القطاع السياحي في الجزائر

ضعف صيانة المواقع السياحية وعدم تثمينها بصورة كافية، مع غياب مواد سياحية مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز...

عجز في طاقة الاستقبال، وتآكل الهياكل الفندقية والإطعام و غلاء الخدمات نسبيا بالنسبة للسكان المحلين، ونسبة استجابة هذه الهياكل للمعايير الدولية لا تتعدى23 % .

غياب التحكم في التقنيات الحديثة للسوق من طرف الوكالات السياحية وعدم التكيف مع الطريقة العصرية للتسيير الإلكتروني للنقل، مع خضوع استقبال السياح في الجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم...

نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية والفنادق خاصة، كما أن نوعية التكوين غير ملائمة مع متطلبات عرض سياحي بامتياز؛

ضعف نوعية المنتوج وخدمات السياحة الجزائرية.

ضعف نوعية النقل والمواصلات

بنوك وخدمات مالية غير ملائمة مع ضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسياح، قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح للخارج، وتعارض طريقة تمويل الاستثمار والنشاط السياحي مع طبيعة الاستثمار السياحي.

نقص الأمن بصفة عامة كالأمن الصحي و الغذائي وبعض الاضطرابات..

عجز تسويق وجهة الجزائر السياحية.

إضافة إلى معوقات أخرى حالت دون تطور الصناعة السياحية على غرار مشكلة العقار السياحي، وكثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية والفساد، وضعف الحوافز الموجه أساسا للاستثما ارت السياحية واشكالية التمويل السياحي. أمام هذه العراقيل والمعوقات، وبعد الوقوف على التشخيص الدقيق للصناعة قوة السياحية في الج ازئر، واذا اعتبرنا أن المقومات السياحية في الج ازئر تشكل نقاط لهذه الصناعة، وأن للجزائر فرص عديدة للرقي بالسياحة وجعل الجزائر منطقة جذب

ثاتيا إستراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر

بناء على التشخيص سالف الذكر، يمكن الآن تقديم الخطة الإستراتيجية المناسبة لهاقصد الرقي بالقطاع واعطا المكانة التي يستحقها وكذا بلوغ الأهداف المسطرة في المخطط التوجيهي لتهيئة الإقليم، هذه الإستراتيجية تبنى وفق ما يلي

وضع رؤية ورسالة وأهداف الصناعة السياحية في الجزائر، حيث تقدم الجزائر على أنها وجهة سياحية متنوعة وعلى مدار الفصول الأربعة نتيجة التنوع الجغرافي والمناخي، وتهدف الجزائر لبلوغ عدد معتبر من السياح المحليين والخارجيين وتضمن لهم كل وسائل الراحة والهدوء والأمن، وذلك من خلال:

تنظيم وتأطير النشاط السياحي و تحديد قواعد التهيئة السياحية، وتوحيد الإجراءات على جميع الفاعلين في القطاع السياحي؛

.

ضمان توفير وتسهيل الخدمات السياحية، فيما يخص المعلومات، والوكالات السياحية؛

إعادة الاعتبار للوكالة الوطنية لتنمية السياحة؛

تهيئة وتطوير الموارد البشرية حتى نضمن جودة الخدمات

التواصل والتشاور بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى لتجاوز العراقيل والمشاكل التي يمكن أن تحدث تشجيع الاستثمار السياحي وتكوين احتياطات عقارية من شأنها القضاء على مشكل العقار الذي عطل العديد من المشاريع السياحية

استكمال انجاز مشاريع المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية؛

نشر الوعي وتهيئة المجتمع المحلي للتفاعل الإيجابي مع النشاط السياحي من خلال إكسابه ثقافة سياحية قائمة على اعتبار السياحة صناعة ويمكن أن تساهم بشكل كبير في الناتج الداخلي الخام وجلب العملة الصعبة وتوفير مناصب شغل وتشجع المقاولاتية والصناعات الصغيرة والتقليدية.

تبسيط إجراءات منح تأشيرات الدخول للسياح الأجانب وتوفير التجهيزات السياحية المناسبة

فتح مكاتب الصرف (الصرافات) لتسهيل عملية تحويل العملة الأجنبية من جهة، والقضاء على السوق السوداء في التعامل بالعملة من جهة أخرى وهذا من شأنه تدعيم وحماية الاقتصاد الوطني.

إتباع أساليب تسويقية حديثة، من خلال المنشورات والمطويات والمواقع الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، والقيان بحملات إشهارية عبر وسائل الإعلام والاتصال.

تشجيع وتطوير السياحة العلمية والعلاجية لما تتوفر عليه الجزائر من مواقع أثرية وحمامات معدنية.

. تشجيع السياحة المظلمة Dark Tourism كون الج ازئر تزخر بمواقع كانت مسرحا لأحداث دامية ومروعة أثناء الاستعمار الفرنسي، علما أن هذا النوع من السياحة أصبح الآن يستقطب العديد من السياح الفضوليين للوقوف على المواقع التي كانت مسرحا للتعذيب والتقتيل الجماعي والتنكيل بالأفراد و الجماعات في مختلف الدول والمجتمعات

خـاتمـة

خـــاتـــمـــة:

ختاما نجد أن الدولة الجزائرية أدركت جيدا أهمية قطاع السياحة فقد أصبحت السياحة ضرورة حتمية، خاصة و أن الجزائر تمتلك من المقومات والموارد السياحية وعوامل جذب ا تؤهلها لأن تكون ضمن المراتب الأولى للدول السياحية، كما تيقنت من جهة أخرى من ضرورة فتح المجال أمام الإستثمار الأجنبي المباشر لإستغلال هذه الموارد من أجل تفعيل القطاع والنهوض به خاصة وان القطاع السياحي الجزائري ما زال لا يقوم بالدور المنوط به، نظرا للعديد من معوقات ومشاكل تسعى الدولة حاليا للتخفيف من حدتها من خلال إعداد برامج تنموية وخطط إستراتجية لدعم القطاع و تجهيزه بمختلف متطلباته للساهمة في دعم الاقتصاد الجزائري ، خاصة و أن القطاع السياحي يعتبر موردا مهما لزيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدرا للعملة الصعبة، وخلق فرص لتشغيل الأيدي العاملة و بديل حقيقي يمكن الاعتماد عليه لتحريك باقي القطاعات و المساهمة في رفع مستوى معيشة الفرد الجزائري.

على ضوء ماسبق يمكن أن نقترح جملة من **النتائج** وهي:

من أهم **النتائج المتوصل** إليها ما يلي:

- تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي غيرت موقفها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي تسعى حاليا إلى إيجاد السبل الكفيلة باجتذابه و تشجيعه، خاصة في القطاع السياحي نظرا لأهمية هذا الأخير رغم إهماله لسنوات عديدة.
- إن عجز القطاع العام وظهور بعض الأزمات الإقتصادية أرغم الجزائر على تتبنى الاستثمار الأجنبي المباشر لضمان النمو الدائم و الإلتفاف إلى القطاعات المنسية كقطاع السياحة .
- إهتمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بقطاع المحروقات وتجاهلها للقطاعات الأخرى التي يمكن أن يكون لها مردودية عالية كقطاع السياحة.
- رغم الأولوية التي أعطت للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلا أن مساهمته لا ترقى للمستوى المنشود.

على ضوء النتائج المتوصل إليها نقترح مجموعة من **الإقتراحات** التالية:

- تحديد أشكال دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال مشروعات جديدة أو مشروعات قائمة، كما لابد على الجزائر أن تعمل على استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلائم بيئتها الإستثمارية.
- يجب على حكومة الجزائرية أن تغير التوجه الحيادي للاستثمار الأجنبي المباشر في المجال المحروقات و على أن يشمل القطاعات المنتجة الأخرى خاصة الفلاحة و السياحة.
- وضع الرقابة الدورية على وكالات دعم الاستثمار و الطرق المتبعة في قبول أو رفض المشاريع.
- تنسيق سياسة التوظيف لتمكين المستثمرين الأجانب من استخدام القوى العاملة الوافدة في المجالات التي لا تتوفر فيها المهارات والإمكانات المحلية.

إختبار الفرضيات

الفرضية الأولى:بالنسبة للإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر عامل هام وفعال للنهوض بقطاع السياحة نظرا للآثار الإيجابية التي يمكن أن يحدثها في مختلف قطاعات الإقتصاد الدولة المضيفة بما فيها قطاع السياحة.

الفرضية الثانية: بالفعل أن توفير المناخ المناسب عامل ضروري لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في شتى القطاعات حيث أنه كلما كانت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر متوفرة كلما زادت الإستثمارات الأجنبية.

الفرضية الثالثة: بالفعل إن النتائج الإيجابية والسلبية للإستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مدى تفاعل الدولة المضيفة مع هذه الإستثمارات، وهذا ما قامت به الجزائر حيث قبلت ما يخدم إقتصادها ورفضت كل ما يمس بالسيادة الوطنية .

فهرس محتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
مقدمـــة	**أ–د**
الفصل الأول: المقاربة النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة	ص 7
المبحث الأول: الإستثمار الأجنبي المباشر.	ص 8
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر.	ص 8
الفرع الأول: عموميات حول الإستثمار الأجنبي المباشر.	ص 8
أولا– مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر.	ص 8
ثانيا–أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر	ص12
الفرع الثاني: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على الدولة المضيفة.	ص 12
أولا– الآثار الإيجابية	ص12
ثانيا– الآثار السلبية.	ص13
المطلب الثاني: العوامل الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر.	ص 20
الفرع الأول: أسباب الإستثمار الأجنبي المباشر.	ص 20
أولا– أسباب الإستثمار الأجنبي من وجهة الدول المضيفة	ص 20
ثانيا– أسباب الإستثمار الأجنبي من وجهة نظر المستثمر الأجنبي.	ص 22
الفرع الثاني: محددات للإستثمار الأجنبي المباشر.	ص 25
أولا– محددات للإستثمار الأجنبي المباشر في ظل الفكر الإقتصادي.	ص 25
ثانيا– محددات المكانية للإستثمار الأجنبي.	ص 28
المبحث الثاني: أساسيات حول قطاع السياحة.	ص 33
المطلب الأول: التأصيل النظري للسياحة.	ص 20
الفرع الأول: ماهية السياحة.	ص 20
أولا– مفهوم السياحة.	ص 20
ثانيا– التطور التاريخي للسياحة.	ص 25
الفرع الثاني: آثار السياحة.	ص 28
أولا– الآثار الإيجابية.	ص 28
ثانيا– تأثيرات السلبية.	ص 31

المطلب الثاني: أساسيات حول الاستثمار السياحي	ص 34
الفرع الأول: ماهية الاستثمار السياحي.	ص 34
أولا – مفهوم الإستثمار السياحي.	ص 34
ثانيا–مجالات الاستثمار السياحي	ص 35
الفرع الثاني إستقطاب الإستثمار السياحي	ص 37
أولا–عناصر الجذب السياحي.	ص 37
ثانيا–المقومات السياحة.	ص 37
الفصل الثاني: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر	ص40
المبحث الأول: تشخيص واقع القطاع السياحي في الجزائر.	ص 41
المطلب الأول: تقديم عام لقطاع السياحة..	ص 41
الفرع الأول: إمكانيات السياحة في الجزائر.	ص 41
أولا– مقومات القطاع السياحي في الجزائر.	ص 42
ثانيا– أنواع السياحة في الجزائر.	ص11
الفرع الثاني: تقييم أداء القطاع السياحي	ص 47
أولا–. نقاط ضعف القطاع السياحي	ص47
ثانيا– إستراتيجية التهوض بالقطاع السياحي .	ص47
المطلب الثاني: تحديات تطوير القطاع السياحي ..	ص 20
الفرع الأول: السيرورة التاريخية لظهور السياحية في الجزائر.	ص 44
أولا– قبل الإستقلال.	ص 45
ثانيا– بعد الإستقلال.	ص 46
الفرع الثاني: تقييم واقع القطاع السياحي	ص 46
أولا– نقاط ضعف السياحة في الجزائر.	ص 47
ثانيا– إستراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر.	ص 47
الخاتمـة	ص 50
فهرس المحتويات	ص 53
قائمة المراجع	ص 56

قائمـة المراجع

قائمة المراجع:

إبراهيم خليل بظاظو. (2010). *الجغرافيا السياحية تطبيقات على الوطن العربي* (الإصدار 1). عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

أبو بكر بوسالم، داود غديري، و فاتح سردوك. (31 ديسمبر, 2021). حتمية التوجه نحو الإهتمام بالقطاع السياحي كبديل إقتصادي لتحقيق إقتصاد جزائري مستدام دراسة تحليلية تقييمية خلال الفترة 2012-2020. (المركز الجامعي بلحاج شعيب، المحرر) *مجلة المشكاة في الإقتصاد والقانون ، 6* (2).

الأمين بلقاضي، و عويشة مسيلتي. (22 ديسمبر, 2021). دور السياحة والإقتصاد السياحي في التنمية المستدامة. (المركز الجامعي تيبازة، المحرر) *دفاتر البحوث العلمية ، 9* (2).

الحاج مكي، و بلقاسم طيباوي. (30 سبتمبر, 2020). دور الإعلان في تنمية الصناعة السياحية. (جامع زيان عاشور، المحرر) *مجلة البحوث والدراسات التجارية ، 4* (2).

الربيع بوعريوة، و محمد بوقليع. (15 ديسمبر, 2018). دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان العربية. (المركز الجامعي تندوف، المحرر) *مجلة المقار للدراسات الإقتصادية ، 2* (2).

السعيد صالح، و هالة عبدلي. (1 سبتمبر, 2018). دور الإستثمارات السياحية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة. (جامعة زيان عاشور، المحرر) *مجلة البحوث والدراسات التجارية ، 2* (2).

إلياس شاهد، و عبد المنعم دفرور. (31 ديسمبر, 2016). الإستثمار السياحي في الجزائر بين الإطار القانوني والمؤسساتي. (جامعة البويرة، المحرر) *مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات ، 1* (1).

أمال بن علي. (30 سبتمبر, 2022). مساهمة التنمية الساحية المستدامة في التقليل من ظاهرة البطالة. (جامعة حمة لخضر، المحرر) *مجلة إقتصاد المال والأعمال ، 7* (2).

أمينة أمحمدي بوزينة. (31 مارس, 2016). مدى مساهمة القطاع السياحي في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر. (مخبر السياسات الصناعية وتنمية المبدلات الخارجية، و جامعة عبد الحميد إبن باديس، المحررون) *مجلة دفات بوادكس ، 5* (1).

إنصاف قسوري. (31 ديسمبر, 2021). الإستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر (إستنادا إلى المخطط الوطني للتهيئة السياحية آفاق 2030. (جامعة 20 أوت 1955، المحرر) *مجلة أرصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية ، 4* (2).

إنصاف قسوري. (بلا تاريخ). أهمية الموروث الثقافي على تنمية السياحة في الجزائر. (جامعة عبد الحميد بن باديس، المحرر) *مجلة الإستراتيجية والتنمية* .

باسم حمادي الحسن. (2014). *الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الإقتصادية* (الإصدار 1). بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

جمال الدين سيليني، دليلة بوقرن، و فؤاد عنون. (26 ديسمبر, 2020). مقومات وآفاق النهوض بقطاع السياحة في الجزائر بناء على مؤشرات الفترة الممتدة بين 2008-2018. (جامعة زياني عاشور، المحرر) *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية* (4).

حمزة بوكفة، و عمار زودة. (30 سبتمبر, 2018). واقع وآفاق السياحة في الجزائر وتنافسيتها بناء على تقرير تنافسية السياحة العالمية 2017. (جامعة العربي تبسي، المحرر) *الآفاق للدراسات الإقتصادية* ، *3* (2).

حمزة عبد الحليم دراركة، مروان محمد أبو رحمة، حمزة عبد الرزاق العلوان، و مصطفى يوسف الكافي. (2014). *مبادئ السياحة* (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع ومكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

حيزية هني، و محمد زيدان. (30 ماي, 2020). آفاق الإستثمار السياحي في الجزائر إستنادا إلى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030. (جامعة بشار، المحرر) *مجلة البشائر الإقتصادية* ، *6* (1).

خالد كواش. (العدد الأول، 2004). مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر . *مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا* .

خيرة بلحميري، و ياسين حفصي بونبعو. (1 جوان, 2017). مؤشرات ومقومات القطاع السياحي في الجزائر وآليات تفعيله لتنمية الإقتصاد الوطني في ظل التحولات الإقتصادية . (جامعة يحي فارس، المحرر) *الإقتصاد والتنمية* ، *5* (2).

دراجي رابحي، و خالد كواش. (1 أفريل, 2011). قطاع السياحة في الجزائري واقعه وآفاقه قراءة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025. (جامعة زياني عاشور، المحرر) *دراسات إقتصادية* ، *5* (1).

رتيبة بن عاشور. (2 جانفي, 2023). مقاربة لنظريات الإستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة إلى نظرية المواءمة المؤسسية. (جامعة الجزائر 3، المحرر) *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية* ، *13* (1).

رشيد سالمي، عبد الرزاق سلام، و نورة بوعلاقة. (1 جوان, 2021). سبل تفعيل السياحة للمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر. (جامعة تمنراست، المحرر) *مجلة التحليل والإستشراف الإقتصادي* ، *2* (1).

رشيد سعيداني. (2 جوان, 2017). أهمية الإستثمار السياحي في التنمية الإقتصادية دراسة حالة الجزائر. (جامعة بشار، المحرر) *مجلة البشائر الإقتصادية* ، *3* (2).

زيد منير عبودي. (2016). *مبادئ السياحة الحديثة* (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار معتزللنشر والتوزيع.

سعاد رزاي، و زاهية توام. (31 ديسمبر, 2020). التطور التشريعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثره في تحقيق مناخ إستثماري أكثر جاذبية. (جامعة الجزائر 3، المحرر) *مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والإقتصادية والمالية* ، *2* (2).

سعاد طعبة، و عالية بشيرة. (10 جوان, 2017). أهمية السياحة في إحداث التغيير السوسيو إقتصادي في المجتمع الجزائري. (جامعة زيان عاشور، المحرر) *مجلة حقائق للدراسات النفسية والإجتماعية* ، *2* (6).

سليمة طبايبية، سعيدة بورديمة، و موسى بوخاخشة. (29-30 سبتمبر 2017). صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات، المعوقات، وسبل النهوض. (جامعة باجي مختار، المحرر) *الملتقى الدولي الأول حول السياحة تحت عنوان:نجعل من سياحة الجزائر كنزا دائما* .

سميحة خنوس، و حمزة بن عروس. (31 ديسمبر, 2020). واقع القطاع السياحي في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة مع بعض دول شمال إفريقيا. (المركز الجامعي أفلو، المحرر) *مجلة أراء للدراسات الإقتصادية والإدارية* ، *2* (2).

سمير قريد، و محمد خشمون. (15 سبتمبر, 2017). دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة. (جامعة عبد الحميد إبن باديس، المحرر) *الحوار الثقافي* ، *6* (2).

شهرزاد بوجمعة، و وفاء القرصو. (جوان, 2022). صناعة السياحة في الجزائر ودورها في دعم التنمية الإقتصادية دراسة قياسية للفترة (2020-1995). (جامعة أبو بكر بلقايد، المحرر) *مجلة السياسات الإقتصادية* (9).

عبد الحليم صالح. (2019). *الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الإدخار دراسة تطبيقية*. الإسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي.

عبد الرزاق حمد حسين الجبوري. (2014). *دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية* (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

عبد القادر حماد إبراهيم، و ناصر عبد محمود. (2013). *مدخل إلى جغرافيا السياحة* (الإصدار 2). عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

عبد القادر قادري. (14 مارس, 2020). ضرورة الإستفادة من التجارب الدولية للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر. (جامعة غرداية، المحرر) *مجلة إضافات إقتصادية* ، *4* (1).

عبد الكريم كاكي. (2013). *الإستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية* (الإصدار 1). بيروت، لبنان: مكتبة حسن العصرية.

عبد الوهاب شمام، و عمار زودة. (30 جوان , 2014). المحددات المكانية لإستقطاب الأستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة إلى واقعها وسبل تفعيلها في الجزائر. (جامعة العربي بن مهيدي، المحرر) *مجلة البحوث الإقتصادية والمالية* ، *1* (1).

عمر مصطفى جبر إسماعيل. (2010). *ضمانات الإستثمار في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة* (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار النفائس.

فرح رواقات. (21 مارس, 2023). السياحة في الجزائر إمكانيات وتحديات. *مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، 10* (1).

فرح روقات. (21 مارس, 2023). السياحة في الجزائر إمكانيات وتحديات. (جامعة خنشلة، المحرر) *مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، 10* (1).

فؤاد وشاش، و نسيبة سماعيني. (22 ماي, 2020). مساهمة السياحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة . (المركز الجامعي تندوف، المحرر) *مجلة المقار للدراسات الإقتصادية ، 3* (1).

فوزية بوخبزة، و محمد بن عطة. (30 مارس, 2021). إستراتيجية تحقيق تنمية سياحية وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 في الجزائر. (جامعة غليزان، المحرر) *مجلة الحوكمة، المسؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة ، 3* (1).

كاظم أحمد البطاطا، كاظم سعد الأعرجي، و سعدية هلال التميمي. (2017). *البيئة الإستثمارية ودورها في تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي* (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

لطفي مخزومي، فيروز زروخي، و عقبة عبد اللاوي. (31 ديسمبر, 2020). السياحة الداخلية في الجزائر : واقعها وسبل تطويرها. (جامعة الوادي، المحرر) *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، 11* (1).

ليلى بوحديد، و إلهام يحياوي. (1 جانفي, 2016). إمكانية الإستفادة من التجربة التركية في صناعة السياحة المحلي للجزائر. (جامعة يحي فارس، المحرر) *الإقتصاد والتنمية ، 4* (1).

مبروكة شافية مصطفاوي، عبد الحق طير، و عقبة ريمي. (11 نوفمبر, 2021). أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في دعم أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1995-2019). (جامعة الوادي، المحرر) *مجلة البحوث الإقتصادية ، 6* (2).

محمد أحمد العمري. (2014). *الأمن السياحي المفهوم والتطبيق* (الإصدار 1). عمان، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

محمد الفاتح محمود بشير المغربي. (2016). *تسويق الخدمات السياحية* (الإصدار 1). (دار الجنان للنشر والتوزيع، المحرر) عمان، الاردن.

محمد زايد. (10 أكتوبر, 2018). فرص الإستثمار السياحي في الجزائر واقع وآفاق. (جامعة تمنراست، المحرر) *مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية ، 7* (5).

مرتضى البشير الأمين. (2016). *وسائل الإتصال والترويج السياحي* . عمان، الأردن: دار أمواج للنشر والتوزيع والوراق للنشر والتوزيع.

مصطفى يوسف كافي. (2014). *أخلاقيات صناعة السياحة والضيافة* (الإصدار 1). عمان، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

مفيدة نادي، صبرينة مغتات، و سوهيلة عجوط. (30 جوان, 2020). التحليل الإستراتيجي لقطاع السياحة المحلية وسبل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. (جامعة غليزان، المحرر) *مجلة المستقبل للدراسات الإقتصادية المعمقة ، 3* (1).

ناصر الغزواني. (2017). *أبجديات السياحة*. ألمانيا: نشر نور.

نبيل براهمية. (31 ديسمبر, 2016). دور السياسة المالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر–حالة الجزائر–. (جامعة 8 ماي 1945، المحرر) *حوليات قالمة للعلوم الإجتماعية والإنسانية ، 10* (5).

نعيمة أوعيل. (2016). *واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الإقتصادية في الجزائر 1998-2005* (الإصدار 1). الإسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.

نور الدين قالقيل، و ليلى غضبان. (19 ديسمبر, 2019). واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر وعلاقته بالسياحة. (جامعة مسيلة، المحرر) *مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 12* (2).